

# اسْتِعْمَالُ « لا » فِي لُغَةِ الْعَرَبِ

د. محمد المصطفى

الأستاذ المساعد

في كلية الشريعة واللغة العربية بأبوظبي



« لا »

تدخل « لا » على الجملة الاسمية ، وتدخل على الجملة الفعلية بنوعيهما « الماضي والمضارع » .  
وتدخل على المفرد ، وتقع بين العامل ومعموله ، وقد تقع زائدة ، ولها في كل موقع أحكام خاصة بها  
وأحكام مشتركة بينها وبين غيرها .

### « لا » مع المضارع

تدخل « لا » على المضارع ، فقد تعمل الجزم وقد تهمل ، طبقا لما يقتضيه المقام ، فإن كان المقام  
يقتضي الجزم بأن كانت « لا » دالة على الطلب سميت « لا » الناهية وإن كان المقام لا يقتضي ذلك  
سميت « لا » النافية .

### « لا » الناهية

وتسمى « لا » الناهية أو الطلبية ، وتخلص المضارع للزمن المستقبل بعد أن كان محتملا للحال  
والاستقبال ، وسميت طلبية ، لأنها تدل على طلب الترك أي طلب ترك الفعل المذكور بعدها ،  
وسميت ناهية لأنها تدل على النهي أو تنهي عن الفعل الذي بعدها .  
وذلك نحو قوله تعالى « يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا اليهود والنصارى أولياء » (١) وقوله  
تعالى « ولا تقربوا مال اليتيم إلا بالتي هي أحسن » (٢) وقد تسمى « لا » الدعائية تأدبا إذا كان  
طلب الترك من الله سبحانه نحو قوله تعالى « ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا ربنا ولا تحمل علينا  
إصرا كما حملته على الذين من قبلنا ربنا ولا تحملنا مالا طاقة لنا به » (٣) وقد تسمى « لا »  
اللتاسية إذ كان طلب الترك ممن هو أعلى منك نحو قولك لرئيسك لاتنس أن تزورني أو قولك لابيک  
لاتنس أن توقظني مبكرا ، وقد تدل على التهديد نحو قولك لولدك الذي يخالف أمرک افعل ما بدالك  
ولاتسمع كلامي ولا تطع أمري .

(١) المائدة ٥١

(٢) الأنعام / ١٥٢

(٣) البقرة / ٢٨٦

وتدخل على فعل المخاطب نحو قوله تعالى : « ولا تتبع أهواءهم واحذرهم » (١) وتدخل على فعل الغائب نحو قوله تعالى : « لا يتخذ المؤمنون الكافرين أولياء من دون المؤمنين » (٢) .

وأما فعل المتكلم فقد اختلف فيه النحاة ، فكلام ابن مالك يشعر بأن لام الأمر و « لا » الناهية لا يميزان فعلى المتكلم ، يقول الأشموني : « وقد أشعر كلامه أنها لا يميزان فعلى المتكلم ، وهو كذلك

فسي « لا » وتدر قول النابغة :

مردفات على أعقاب أكسوار

لا أعرفن ربربا حورا مدامعها

وقول الشاعر :

لها أبدا مادام فيها الجراضيمُ

إذا ماخرجنا من دمشق فلا نعد

نعم إن كان للمفعول جاز بكثرة نحو : لا أخرج ولا سخرج لأن المنهي غير المتكلم « وهو الفاعل المحذوف فقوله : لا أخرج أصله لا يخرجني أحد وقال الصبان : « أفاد أنه لا يقاس على ماسمع منه لا نثرا ولا نظما » (٣)

واضطربت كلمة ابن هشام فقد قال في أوضح المسالك « إن دخول « لا » الناهية على فعل المتكلم بنوعية نادر » (٤)

وقال في المغني « من أوجه « لا » أن تكون موضوعه لطلب الترك ، وتختص بالدخول على المضارع وتقتضي جزمه واستقباله سواء كان المطلوب منه مخاطبا نحو لا تتخذوا عدوي وعدوكم أوليا « أو غائبا نحو لا يتخذ المؤمنون الكافرين أولياء « أو متكلما نحو : لأرينك ههنا وقوله : لا أعرفن ربربا حورا مدامعها » (٥)

ولعل الذي دفعه إلى ذلك أن قول النابغة : لا أعرفن : مؤكد بالنون ، فلو جعلت « لا » نافية لكان ذلك دليلا على تأكيد المنفي بلا ، وابن هشام يمنع توكيده . هذا والمضارع بعدها مجزوم ولو وقف النحاة عند هذا لكفى ولكنهم لا يكتفون .

(١) المائدة / ٤٩

(٢) آل عمران / ٢٨ .

(٣) الأشموني والصبان . ج ٤ / ٢ .

(٤) أوضح المسالك ج ٤ / ٢٠١ .

(٥) انظر المغني ج ١ / ١٩٩ .

فتدور عجلة الخلاف فإراها بعضهم جازمة بنفسها ، ويرى بعضهم أن الجزم بلام أمر مقدرة ، وإراها بعضهم لام الأمر زيدت عليها ألف .

وهذا الخلاف لاجدوى منه ولا أثر له . فالذى يرى الجزم بلام أمر مقدرة يحمل الكلام فوق ما يحتمل وكأن التقدير عنده في نحو لاتفعل الشر ، لاتفعل الشر وهو تقدير يبرأ منه الكلام العربي ، وفاته أيضا أن لام الأمر حذفها ضرورة وأما الذى يراها لام الأمر زيدت عليها ألف فخير من رأيه عدم ذكره لأن المعروف أن الحرف الزائد لا يغير أصل المعنى ، وهنا الفرق كبير بين لام الأمر و « لا » ولو كانت هي لام الأمر زيدت عليها ألف لما تغير أصل المعنى .

وماذا عليهم لو قالوا يجزم المضارع بعد « لا » الدالة على الطلب أو الناهية ؟ والسر في هذا الخلاف أن « لا » حرف مشترك يدخل على الافعال ويدخل على الأساء ، وشأن الحرف المشترك ألا يعمل ، ولكن من أين لهم هذا ؟

#### والجملة بعدها إنشائية طلبية لفظا ومعنى

وقد يفهم معناها من سياق الكلام نحو قوله تعالى « اهاكم التكاثر - حتى زرتم المقابر » (١) أي لا يلهكم التكاثر كقوله تعالى « لاتلهكم أموالكم ولا أولادكم عن ذكر الله » (٢) ونحو قوله تعالى « يا أيها الذين آمنوا إن تطيعوا الذين كفروا يردوكم على أعقابكم فتنقلبوا خاسرين » (٣) أي لاتطيعوا الذين كفروا فيردوكم على أعقابكم ، ونحو قوله تعالى « قل متاع الدنيا قليل والآخرة خير لمن اتقى » (٤) أي لا ترغبوا في متاع الدنيا وارغبوا في الآخرة ونحو قوله تعالى « أينما تكونوا يدرككم الموت » (٥) أي لاتهمزعو من الموت فلكل أجل كتاب (٦) والجملة على هذا خبرية لفظا انشائية معنى . ومن الأحكام المشتركة بينها وبين اساليب الطلب كثرة توكيد المضارع بعدها بإحدى النونين إذا كان المقام يقتضي توكيد نحو قوله تعالى « ولاتحسن الله غافلا عما يعمل الظالمون » (٧) وقوله تعالى « فلا تحسبن الله مخلف وعده رسله » (٨) وفيه قول الخرق

لا يَبْعَدَنَّ قَوْمِي الَّذِينَ هُمْ      سم العدة وآفة الجزر

(١) النساء ( ٧٨ ) .

(١) التكاثر ( ١ ، ٢ )

(٢) انظر الأمالي الشجرية . ج ١ / ٢٧٢ .

(٢) المنافقون / ٩

(٣) آل عمران ( ١٤٩ ) .

(٨) إبراهيم ( ٤٧ )

(٤) النساء ( ٧٧ )

ويتخلص المضارع المؤكد بالنون للمستقبل ومن الأحكام المشتركة بينها وبين أساليب الطلب والنفي المحضين نصب المضارع الواقع جوابا لها إذا اقترن بفاء السببية نحو قوله تعالى « قال لهم موسى ويلكم لا تفتروا على الله كذبا فيسحتكم بعذاب وقد خاب من افترى » (١)

وقوله تعالى « يا قوم ادخلوا الأرض المقدسة التي كتب الله لكم ولا ترتدوا علي أدباركم فتنقلبوا خاسرين » (٢)

ويسمى المضارع المقرون بالفاء بعدها جوابا لأن « لا » والمضارع أسلوب طلبى غير ثابت المضمون فأشبه الشرط ، والمضارع المقرون بالفاء لأنه نتيجة للفعل المجزوم بلا أشبه جواب الشرط ، ويمكن تحويل الأسلوب الى شرط وجواب فنقول : إن تفتروا على الله كذبا يسحتكم بعذاب . وسميت الفاء فاء السببية ، لأن ما بعدها مسبب عما قبلها ، وليست عاطفة للفعل الذي دخلت عليه على الفعل المقرون بلا الناهية ، إذ لو كانت عاطفة لجزم الفعل الذي بعدها ، والفرق كبير بين فاء السببية مع المضارع المنصوب وفاء العطف من ناحية المعنى ، لأن فاء العطف تفيد التشريك لفظا ومعنى ، أما فاء السببية فلا تفيد التشريك وإنما تفيد أن بين الفعلين ارتباطا عن طريق السببية ، وأن ما بعدها نتيجة لحصول ما قبلها ، كما أن الفعل المنهى عنه جملته إنشائية والفعل الواقع بعد الفاء ليس منهيها عنه وجملته خبرية مثبتة معلقة على فعل المنهى عنه أو على ارتكاب المنهى عنه « بلا » .

وفي نصب المضارع المقرون بهذه الفاء خلاف بين النحاة ، فالبصريون يرونه منصوبا بأن مضمرة وجوبا ، لأن الفاء عندهم حرف عطف وسببية ، وهي حرف مشترك بين الأساء والافعال والحرف المشترك لا يعمل شيئا ، فوجب تقدير ناصب ينصب الفعل ، فقدروا « أن » لأنها أم الباب والأصل في أدوات النصب .

ويرى جمهور الكوفيين أن الناصب للمضارع هو الخلاف ، لأن ما قبل الفاء وهو المنهى عنه طلبى ، والذي بعد الفاء ليس طلبيا ، ولذا لم يعطف ما بعدها على ما قبلها لهذه المخالفة .

ويرى الجرمي وبعض الكوفيين أن الناصب هو الفاء نفسها .  
ويترتب على هذا الخلاف بين النحاة . أن رأي البصريين فيه « أن » مقدرة وفيه الفاء عاطفة ، فالفعل المقرون بالفاء في تأويل مصدر ، والمصدر مفرد ، فكيف يعطف المفرد على الفعل المقرون بلا ؟

(١) طه ( ٦١ ) .

(٢) المائدة / ٢١ .

وللتخلص من عطف المفرد علي الفعل ، قدروا الفعل المقرون بلا بمصدر دون حرف سابك  
توصلا إلي العطف بالفاء والتقدير عندهم لا يكن منكم افتراء فسحت ، وتقديرهم هذا أضاع معني  
السببية الموجود صريحا في الفعل المقرون بالفاء لأن فاء العطف تدل علي الترتيب والتعقيب وتدل  
علي السببية في عطف الجمل والصفات غالبا وهنا المعطوف بها مصدر فالسببية لا يمكن أن تفهم  
بسهولة كما كانت قبل هذا التأويل .

لذا كان رأي الكوفيين أقرب حيث لا تقدير ولا تأويل فليس هناك سبك مصدر دون حرف  
سابك وليس هناك عطف ، فالنائب هو الخلاف وهو عامل معنوي يشبه الابتداء الذي ارتفع به  
المبتدأ ، وإذا كانت الفاء عاطفة كما يقول البصريون فلماذا لم يعطف الفعل علي الفعل من أول  
الأمر؟ وما الداعي إلي تقديرها عاطفة بعد أن جاءت صورتها غير عاطفة ، وجاء الفعل الذي بعدها  
مخالفا للفعل الذي قبلها في إعرابه ؟

أما رأي الجرمي فلا تأويل فيه ولا تقدير ومع ذلك رأي الكوفيين أقرب لرعاية المعني فالخلاف  
أمر معنوي ظهر أثره في الاعراب ، إذ تحول الفعل بسببه من مقتضي الظاهر وهو الجزم إلي غير  
مقتضي الظاهر وهو النصب دلالة علي الخلاف بينها .

ويتوسط الرضي فيجعلها للسببية فقط ولا يجعلها عاطفة ، ويجعل النصب بأن مضرة وجوبا  
فيقول : وإنما نصبوا مابعدا تنبيهها علي تسببه عما قبلها وعدم عطفه عليه ، إذا المضارع المنصوب  
بأن مفرد ، وما قبل الفاء المذكورة جملة ، فيكون مابعد الفاء مبتدأ محذوف الخبر وجوبا ، والجملة  
مسببة فقط عن « لا » والفعل ، والتقدير عنده : لا تفتروا علي الله كذبا فسحته لكم واقع « (١)

فقد خرج الرضي من تأويل الفعل المقرون بلا بمصدر دون حرف سابك وخرج من كونها عاطفة  
ولكنه لم يخرج عن رأي البصريين من حيث النصب بأن مقدرة محذوفة وجوبا مما جعله يقدر مادخلت

عليه الفاء مصدرا ، ثم يفاجأ بأن المصدر مفرد وكل مفرد لا بد له من موقع من الاعراب ،  
فيتخلص من ذلك بتقدير المصدر مبتدأ خبره واجب الحذف ولو وقف عند جعلها سببية والنصب  
بأن لأراح نفسه ، والذي حمله علي ذلك هو متابعتة لمذهب البصريين ، ويترتب علي رأيه تحويل  
الجملة الفعلية إلي جملة اسمية والفرق كبير بينهما ، وإذا كان القرآن قد أتى بجملة فعلية  
فلماذا - رحمك الله - حولتها إلي جملة اسمية ؟

ومن أحكام هذه الفاء أنها إذا حذفت وقصد الجزاء جاز جزم المضارع يقول ابن هشام « وإذا  
سقطت الفاء وقصد معني الجزاء جزم الفعل » (٢)

(١) انظر شرح الرضي علي الكافية ج ٢ / ٢١٢ .

(٢) أوضح المسالك ج ٤ / ١٨٧ .

ولو قال يجوز جزم المضارع السواقع جوابا لفعل مقرون بلا الناهية ، أو إذا كان المضارع مسببا عن الفعل المقرون بلا الناهية ، أو إذا أمكن تحويل الفعل المنهي عنه إلى أسلوب شرط والمضارع الواقع بعده إلى جواب شرط لكان أقرب وأحسن لأن هذا هو الواقع ، فليست الفاء هي مدار القضية حتي يبنى الحكم علي إسقاطها ، وإنما المسألة عبارة عن فعل منهي عنه وقع بعده مضارع ، قد يكون هذا المضارع جوابا في المعني ، وربما لا يكون فإن كان جوابا في المعني جاز جزمه ، نحو لا تهمل تنجح ، فالفعل «تنجح» مسبب عن الفعل المنهي عنه ، والمعني علي الشرط والجواب أي إن لا تهمل تنجح ، وليس بلازم أن أقول : إن الفاء قد سقطت : فأنا لم أذكرها ابتداء ، ولعل الذي دعاهم إلي أن يقولوا ذلك أن المعني علي السببية والمسببية ، أو أن الفعل «تنجح» يجوز اقترانه بالفاء ، لأنه مسبب عما قبله . واشترط جمهور النحاة لصحة جزم المضارع بعد النهي ، أن يمكن تحويل الفعلين إلى شرط وجواب مع صحة تقدير « لا » النافية بعد أداة الشرط نحو قولك: لا تهمل تنجح ، فيجوز أن تحوله إلي شرط وجواب فتقول : إن لا تهمل تنجح .

ولم يشترط الكسائي هذا الشرط وهو صحة وقوع « لا » بعد أداة الشرط ، فالتقدير عنده مبني علي المعني فقط فإذا كان الكلام لا يصلح إلا بتقدير « لا » بعد أداة الشرط قدرناها وإذا كان يصلح بدونها فلا داعي لتقديرها ، ورأيه أحرى بالقبول فقوله تعالي « لا تفتروا علي الله كذبا فيسحتكم بعذاب » لا يمكن تقديره بعد حذف الفاء كما يقول جمهور النحاة ، لأننا لو قلنا : إن لا تفتروا علي الله كذبا يسحتكم بالجزم فسد المعني ، والمعني الصحيح هو أن نقول : إن تفتروا يسحتكم ، وإذا كان النحاة يقولون : إن الفعل المقرون بالفاء جواب عن النهي ، وإذا كان المعني هو تسبب الفعل المقرون بالفاء عن النهي ، وإذا كان المعني هو تسبب السحت عن الافتراء وليس عدم الافتراء ، أي تسبب السحت عن فعل المنهي عنه ، فلماذا يختلف التقدير بعد حذفها ؟ ولماذا لا يقولون : المعول عليه هو المعني فقط ؟ ولكنهم اخترعوا مثالا لتطبيق تلك القاعدة أو لتطبيق الشرط الذي اشتراطوه وهو : لاتدن من الأسد تسلم ، لأن هذا المثال لا يصلح إلا بتقدير « لا » بعد أداة الشرط أي إن لا تدن من الأسد تسلم ، ولكن لنا في فصيح الكلام ما يؤيد رأي الكسائي فقد ورد في الحديث الشريف «من أكل من هذه الشجرة فلا يقربن مسجدنا يؤذنا بريح الثوم» ولا يمكن تقدير هذا الحديث كما يقدر جمهور النحاة إذ لا يمكن أن نقول «إن لا يقربن مسجدنا يؤذنا» ولذلك تأولوا إعراب الحديث فجعلوا « يؤذنا » بدلا من يقربن ولم يجعلوه جوابا لأن تقدير «لا» غير ممكن ، من ناحية المعني .

والرأي أنه جواب مجزوم لأن الأذي مسبب عن القرب أو مسبب عن فعل المنهي عنه ، وأما جعله بدلا فلا يؤدي المعني المطلوب ، لأن البديل هو المقصود بالحكم ، وليس المراد النهي عن مطلق الأذي ، وإنما المراد النهي عن القرب من المسجد لأنه يترتب عليه الأذي ، كما أن البديل علي نية



إحلاله محل المبدل منه ولو أحللتناه محله وقلنا من أكل من هذه الشجرة فلا يؤذنا ، لضاع المعنى المراد ، وكان مفهوم الحديث النهي عن أكل الثوم مطلقا لأن الأذى معلق علي مطلق الأكل علي هذا التقدير ، وقولهم : إن إحلال البديل محل المبدل منه ليس في اللفظ وإنما في النية فقط ، فهو إحلال معنوي لا يشفع لهم : لأن المعنى علي الشرط والجزاء وليس علي الابدال ، فالمنهي عنه قرب من المسجد يتسبب عنه الأذى ، فلو اقترب من المسجد قربا لا يترتب عليه الأذى. كأن وضع علي فمه كمامة ، أو سد فمه بشيء أو أغلق فمه بوسيلة أو بأخري لما دخل تحت طائلة النهي .

وبناء علي هذا الشرط الذي اشترطه جمهور النحاة يجب رفع الفعل إذا لم يصلح جوابا لشرط مقرون بلا النافية فيجب الرفع في نحو : لاتدن من الشر تندم ونحو لا تقترب من المعاصي تدخل الجنة ، أو الاقتران بالفعل فتقول : لاتدن من الشر فتندم ، أو لاتقترب من المعاصي فتدخل الجنة ، ويجوز الجزم علي رأي الكسائي لأن المعنى عنده هو الأساس .

هذا ورفع المضارع المرفوع إما علي الاستئناف أو غير ذلك مما يقتضيه تركيب الجملة فالمضارع المرفوع حال في نحو لا تدن من الأسد يأكلك . وفي قوله تعالى «ولاتمنن تستكثر»<sup>(١)</sup> برفع تستكثر حال أيضا أي لا تعط العطية حال كونك طالبا أكثر منها ، ويؤيد هذا المعنى قراءة ابن مسعود «ولاتمنن أن تستكثر» أي لا تعط للاستكثر ، أو لا تقطع العطاء تستكثر من الثواب . وقد وافق النحاة علي قراءة الرفع لانها تؤيد مذهبهم فلا يمكن أن نقول : إن لا تعط العطاء تستكثر من العطاء . وكان غريبا قول الصبان «ولهذا الشرط أجمع السبعة علي الرفع في قوله تعالى «ولاتمنن تستكثر» (٢)

فهل إجماع السبعة اتباع لكلام النحاة ؟ وهل القراءة هي التي توافق قواعد النحاة . أو النحاة هم الذين يوافقون القراءة ؟ أليست القراءات سنة متبعة ؟ ثم قد قرأ الحسن البصري بجزم تستكثر . فقيل «تستكثر» بدل من «لاتمنن» وجعله بدلا لا معني له ، والاحسن جعله جوابا والمعني إن لاتمنن «أي إن لا تقطع العطاء تستكثر من الثواب ، أو إن لاتمنن بما أعطيته تستكثر من الثواب ، أو إن تعط تستكثر من الثواب مأخوذة من المن بمعنى العطاء ، ومن أساء الله الحنان المنان أي الذي ينعم ويعطي ابتداء إلي من لا يستثيبه ولا يطلب الجزاء عليه .

(١) المدر ٦

(٢) حاشية الصبان ج ٣ / ٢٢٣ .

هذا وعامل الجزم في المضارع الواقع جوابا موضع خلاف (١).

- ١ - فيري بعضهم أن «لا» الناهية والفعل ضمنا معني أداة الشرط
- ٢ - ويرى بعضهم أن جملة النهي نابت عن جملة الشرط ، أي حذفت جملة الشرط وناب عنها النهي فجزم المضارع ، ويكفي أن نقول لصاحب هذا الرأي من أين لك هذا ؟
- ٣ - وقيل الجزم بأداة شرط مقدرة حذفت هي وفعلها ، ودل عليها الطلب فكان التقدير عند صاحب هذا الرأي لا تهمل إن لا تهمل تنجح في قولك لا تهمل تنجح وهو تقدير لا يدعو إليه المعني ولا الإعراب .

٤ - وقيل الجزم بلام مقدرة والتقدير لا تهمل لتنجح بجزم تنجح علي أنها لام الأمر . وهو تقدير يفسد المعني فليس المطلوب أمره بالنجاح وإنما هو نجاح معلق علي ترك الإهمال وشتان بين المعنيين .

وهذا الخلاف لا جدوي منه ولا فائدة ، ولو ناقشنا هذه الآراء لوجدناها كسراب بقيعة يحسبه طالب العلم شيئا حتي إذا عرضها علي بساط البحث لم يجد لها أثرا .

وماذا عليهم لو قالوا : يجوز جزم المضارع في جواب الأمر والنهي وسائر أنواع الطلب ، ويكفي هذا جدا ، ولاضير علي المتحدث اذا جزم المضارع وهو لا ينوي شيئا من الأقوال السابقة .

وسر هذا الخلاف هو ما وضعه النحاة من شيء يسمى العامل ، فلا بد لكل معمول من عامل ، ولا بد أن تفرض نظرية العامل نفسها فتتحكم في سير الأسلوب ويجري الكلام ، ولو وقفوا عند قولهم مجزوم في جواب النهي لكفي ، أو مجزوم بالحمل علي المعني ، لأن معني الاسلوب يساوي معني الشرط والجزاء ، لأراحونا من خلافات لا جدوي منها ، علي أن الرأي الأول يعترض عليه بأن تضمن «لا» والفعل معني الحرف غير معهود في كلامهم أو بأن تضمن الجملة معني الحرف غير معروف في لغة العرب ، لأن الاسم فقط هو الذي يضمن معني الحرف ، كما يترتب علي هذا الرأي كون العامل جملة ، ولا يوجد في كلامهم عامل جملة ، كما أن المعني يختلف بين النائب وهو «لا» والفعل «المحذوف المتضمن وهو أداة الشرط ، فالنهي طلبي وأداة الشرط للتعليق ، فكيف يتضمن الطلبي شيئا ليس طلبيا .

وأما الرأي الثاني فمردود لاختلاف المعني بين النائب والمنوب عنه ، فالنائب وهو النهي معناه غير معني أسلوب الشرط .

وأما الرأي الثالث : فمردود لأن الشرط المقدر هو والأداة ، إن كان مقدرا وجوبا فلن يظهر أبدا فمن أين جئتم به ؟ وإن كان مقدرا جوازا فمعني ذلك أنه حذف لدليل يدل عليه كما هو شأن الحذف ، والدليل كما قلتم هو الطلب فإذا حذف الطلب وهو الدليل علي الشرط وجب ذكر الشرط ، وعليه يجب أن تقول إن لا تهمل تنجح في قولك لا تهمل تنجح بعد حذف «لا تهمل» .

(١) انظر شرح الأشموني ج ٣ / ٢٣٢ .

فهل قولك إن لا تهمل تنجح : تدل من قريب أو من بعيد علي أن الاصل لا تهمل تنجح ؟  
وأما الرأي الرابع : فيكفي في رده قولهم : إن حذف الحرف وبقاء عمله ضعيف غير مقبول  
: وقولهم لا يجوز حذف لام الأمر وبقاء عملها إلا بعد قول ، ولو قال صاحب هذا الرأي يجوز  
حذفها بعد قول وفي جواب النهي والطلب لقلنا له وهل المعني علي الامر ؟  
ولو وقفوا عند قول الخليل «إن هذه الأوائل كلها فيها معني «إن » فلذلك انجزم  
الجواب»<sup>(١)</sup> يقصد بالأوائل الأمر والنهي والاستفهام والتمني والعرض ، ورأيه صريح في أنه من  
قبيل الحمل علي المعني .

ولكن الزمخشري<sup>(٢)</sup> يحمل كلامه فوق ما يحتمل فيقول : ويجزم المضارع بأن مضمرة إذا وقع  
جواباً لهذه الأشياء ، وجوازاً إضمارها لدلالة هذه الأشياء عليها ومن أحكامها نصب المضارع بعدها  
إذا اقترن بواو المعية شأنها في ذلك شأن أساليب الطلب كلها نحو قول أبي الاسود الدؤلي :

لاتنه عن خلق وتأتي مثله عار عليك إذا فعلت عظيم

ويدور فيها نفس الخلاف السابق في الفاء ، فالنصب بأن مضمرة عند البصريين وبالخلاف علي  
رأي الكوفيين ، وبالواو نفسها عند الجرمي وبعض الكوفيين ويسميها الكوفيون واو الصرف  
، وهي عند البصريين عاطفة لمصدر مقدر من «أن» المضمرة والفعل المنصوب علي مصدر متصيد  
من الفعل السابق أي لا يكن منك نهى عن خلق وإتيان مثله ، ورأي الكوفيين هو الصواب ، فمن  
أين جاء هذا المصدر المتخيل ؟ ولو كان المراد العطف ، فلماذا تحولت الواو هذا التحول ولماذا نصب  
الفعل بعدها ، ولماذا لم يعطف الفعل علي الفعل من أول الأمر ؟ ثم المعني علي تقدير البصريين  
فاسد ، فمعني تقديرهم لا يكن منك نهى عن خلق وإتيان مثله ومفهوم ذلك أنه يجوز لك النهي  
فقط أو إتيان مثله فقط لأن الواو لمطلق الجمع ، والنهي ينصب علي القيد الموجود في الجملة وهو  
« مطلق الجمع » ، وليس في ذلك دليل المعية الموجود في الفعل مع الواو ولذا خالف الرضي فقال  
« ليست الواو عاطفة » ولكنه وافق البصريين فجعل النصب بأن مضمرة . وأضاف : لما قصدوا  
في واو الصرف معني الجمعية نصبوا المضارع بعدها ليكون الصرف عن سنن الكلام المتقدم مرشداً  
من أول الأمر إلي أنها ليست للعطف «(٣)

ولو وقف عند هذا لكفي ولكنه أضاف : فهي إذا إما واو الحال وأكثر دخولها علي الجملة  
الاسمية ، فالمضارع بعدها في تقدير مبتدأ محذوف الخبر وجوبا فمعني البيت السابق علي رأيه : لا  
تنه عن خلق وإتيانك مثله واقع أي لاتنه عن خلق حال كونك آتياً مثله ، وإما بمعني «مع» أي  
لاتنه عن خلق مع إتيانك مثله ، كما قصدوا في المفعول معه مصاحبة الاسم للاسم فنصبوا مابعد  
الواو ، ولو جعلنا الواو عاطفة علي مصدر متصيد من الفعل السابق كما قال النحاة لم يكن فيه  
تنخيص علي معني الجمعية «(٤)

(١) الفصل ٢٥٢ / ٢ انظر شرح الرضي على الكافية ج ٢ / ٢١٣ .

(٢) انظر الفصل ج ٢٥٢ وشرح المفصل لابن يعيش ج ٨ / ١١ (٤) المرجع السابق .

(٣) الفصل ٢٥٢ / ٢

وما كان أغنانا عن كل هذه التقديرات أيها المحقق الكبير فقد وقعت فيما هربت منه ، فقد قدرت خبرا محذوفا وجوبا والحذف الواجب لا بد من شيء يسد مسده فأين الذي سد مسد المحذوف وكل هذا لأن الواو حرف مشترك والمشتراك لا يعمل شيئا .

جواز تقدم معمول مابعدا

ويجوز تقدم معمول الفعل عليها فيجوز أن تقول : الشر لا تفعل والخير لا تهمل .

استعمالها في أسلوب القصر

وتقع بعدها « إلا » دالة على القصر كقوله تعالى « ولا يلتفت منكم أحد إلا امرأتك » (١) وتقع بعدها غير أيضا نحو لا يفعل ذلك غيرك .

هل تقع جوابا للقسم ؟

ولاتقع « لا » الناهية جوابا للقسم الخبري أو القسم المؤكد ، وإنما يجوز أن تقع جوابا للقسم الانشائي الذي يسمى بالقسم الاستعطافي لأن جواب القسم الخبري لا يكون إلا خبريا مثبتا أو منفيًا « بلا أو ما أو إن » أما القسم الانشائي فجوابه طلبي ، ولذا يجاب بلا الناهية نحو قول عبدالله بن قيس الرقيات :

رفي بعمركم لا تهجرينا ومنينا المنى ثم امطينا

أي اسالك بعمرك لا تهجرينا .

ومثل « لا » الناهية في ذلك سائر أنواع الطلب ويزاد على لك « لما ، وإلا » فيجاب بهما امقسم الانشائي

« لا » « النافية »

تدخل « لا » على المضارع وتدل على النفي فقط ، فلا تعمل شيئا ، والجملة معها خبرية لفظا ومعنى ، وتخلص المضارع للزمن المستقبل عند الاكثرين وذلك نحو قوله تعالى « لا يحب الله الجهر

بالسوء من القول الا من ظلم » (٢) « لا يكلف الله نفسا إلا وسعها » (٣)

وقد تدل على النهي معنى ولكن لاتعمل الجزم ، ويفهم ذلك من سياق الكلام والجملة معها خبرية لفظا انشائية معنى ، وذلك نحو قوله تعالى « وإذ أخذنا ميثاق بني إسرائيل لاتعبدون إلا الله وبالوالدين إحسانا وذو القربى واليتامى والمساكين وقولوا للناس حسنا وأقيموا الصلاة وآتوا

الزكاة ثم توليتهم إلا قليلا منكم وأنتم معرضون » (٤)

(١) سورة هود آية : ٨١ .

(٢) النساء / ١٤٨ .

(٣) البقرة / ٢٨٦ .

(٤) البقرة / ٨٣ .

فقوله تعالى « لاتعبدون إلا الله » مرفوع على أن « لا » نافية ومعناها النهي أي لاتعبدوا إلا الله ، والجملة مقول لقول مقدر أي وإذا أخذنا ميثاق بني اسرائيل قلنا لهم لاتعبدون إلا الله ، وإنما جاء الفعل في صورة النفي أو في صورة خبرية ، كما تقول : تذهب إلى فلان وتقول له احضر ، وأنت تريد الأمر ، وذلك أبلغ من الأمر والنهي للإشارة إلى أن عبادة الله وحده لا تحتاج طلبا ولا نهيا ، وإنما هي فطرة مركوزة في النفوس وللإشارة إلى انهم يجب أن يخبر عنهم ويقال لهم « أنتم لاتعبدون إلا الله » ، وذلك من قبيل التبكيت والتوبيخ .

ويؤيد هذا المعنى قراءة ابن مسعود : لاتعبدوا : كما يدل على ذلك قوله تعالى « وبالوالدين إحسانا » فإن تقديره وأحسنوا ، وقوله تعالى « وقلوا » الآية فالانفعال كلها طلبية ، عطفًا على « لاتعبدون » والتوافق في العطف أولى من التخالف ، لأن عطف الانشاء على الخبر أو الخبر على الانشاء موضع خلاف ، ويدل على ذلك .

أيضا قوله تعالى « ثم توليتم » فهو يدل على أنهم لم يمتثلوا حتى يخبر عنهم فالفعل خبري لفظا فقط إنشائي معني .

ويجوز أن يكون « لاتعبدون » جوابا للقسم غير الصريح المفهوم من قوله تعالى « وإذا أخذنا ميثاق بني اسرائيل » فكأنه قال « استحلقتهم لايعبدون إلا الله » ، كما تقول حلف فلان لايقوم ، والجملة على هذا خبرية لفظا ومعنى جوابا لقوله تعالى « وإذا أخذنا ميثاق بني اسرائيل » ثم وجه اليهم بعد ذلك أمرا بالاحسان وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة ، على طريق الاستئناف ، لأن هذه الجمل لايجوز عطفها على « لاتعبدون » لأنها جمل إنشائية ، ولو عطف على « لاتعبدون » لدخلت في جواب القسم ، وجواب القسم المؤكد لا يكون إنشائيا .

ويرى ابن الأثير أن « لاتعبدون إلا الله » جملة حالية ، أي أخذنا ميثاقهم حال كونهم غير عابدين إلا الله » (١)

ولست أدري كيف يستسيغ هذا الاعراب ، ولا كيف يتصرف في قوله تعالى « ثم توليتم » وعلى إعرابه تكون الجملة بعد ذلك مستأنفة ، أو معمولة لقول محذوف ، وهذا القول في محل نصب حال ، أي حال كونهم غير عابدين إلا الله وحال كوننا قاتلين وأحسنوا وأقيموا وآتوا . ولو قال إن جملة « لاتعبدون إلا الله » معمولة لقول محذوف ، وهذا القول في محل نصب حال ، لكان كلامه مقبولا بعض القبول .

كما يرى أن « لاتعبدون » أصله بأن لاتعبدوا إلا الله ، فحذف الباء ثم حذف « أن » فارتفع الفعل كقول الشاعر :

ألا أهذا الزاجري أحضر الوغي      وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدي

(١) انظر البيان في غريب إعراب القرآن ج ١ / ١٠٠ .

في رواية الرفع ؛ ولو قال أصله على ألا تعبدوا « لكن أحسن أي أخذنا ميثاقهم على عدم عبادة غير الله وحده ، لأن المحلوف عليه يجزى بعلى ، وليس بالباء ، إلا اذا قدر أمرناهم بأن لا يعبدوا إلا الله ، ولكنه لم يوضح في اعرابه موقع الجار والمجرور ، ولست أدري من أين له أن التقدير بأن لا تعبدوا ، وأية مشابهة بين الآية والبيت ، فالبيت ورد مرفوعاً ومنصوباً وهو ضرورة على كل حال ، فأما رواية الرفع فيستأنس لها بوجود « أن » في المعطوف فقد حذف من الفعل الأول لدلالة الثاني ومع ذلك يقول ابن هشام « وإذا رفع الفعل بعد إضمار « أن » سهل الأمر ، ومع ذلك لا ينقاس » (١) .

فكيف يحمل الآية على مالا ينقاس .

وأما رواية النصب ، فنصب الفعل دليل على الناصب المحذوف ، على أنهم قالوا إن البيت ضرورة ، لأن الشاعر حذف « أن » وأبقى عملها دون شيء يدل عليها أو دون حرف من الحروف التي تضم « أن » بعدها .

ولعله يرى ما يراه الكوفيون من جواز إضمار « أن » دون شيء يسد مسدها ، كما أنهم يرون الحروف التي تضم « أن » بعدها ، كالواو والفاء ، واللام ، وحتى عاملة بنفسها ، وليست نائبه ولا دليلاً على حذف « أن » .

---

(١) المغني ج ٢ / ٢٧٢ .

ومثل الآية السابقة قوله تعالى « وإذ أخذنا ميثاقكم لا تسفكون دماءكم ولا تخرجون أنفسكم من دياركم ثم أقررتم وأنتم تشهدون . ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم وتخرجون فريقا منكم من ديارهم » (١)

وعلى الآيتين يجوز القياس باستعمال « لا » نافية لفظا إنشائية معنى فنقول إنها الطلاب أنصحكم لاتهملون دروسكم واستعدوا للامتحان وخذوا الأمور بعين الجد والاعتبار . ومن أحكام « لا » النافية كما سبق في « لا » الناهية ، نصب المضارع بعدها إذا اقترن بفاء السببية نحو قوله تعالى « لا يقضي عليهم فيموتوا ولا يخفف عنهم من عذابها » (٢) أي لا يصدر حكم بالموت يتسبب عنه الموت ، لأنه خلود بلا موت ، فالسبب منفي وهو صدور الحكم والمسبب عنه منفي وهو الموت .

ونصبه إذا اقترن بوار المعية نحو لا أهمل واجبي وأنجح أي لا يجتمع الإهمال مع النجاح ، وفي النصب بعدها وكونها للعطف الخلاف السابق في « لا » الناهية ومن أحكامها أنها تفيد القصر مع « إلا » و « غير » شأنها في ذلك شأن أدوات النفي وشبه النفي ، فمثالها مع « إلا » قوله تعالى « قل لا يعلم من في السموات والارض الغيب إلا الله » (٣) وقوله تعالى « عالم الغيب فلا يظهر على غيبه أحدا إلا من ارتضى من رسول » (٤) وقوله تعالى « ولا طعام إلا من غسلين لا يأكله إلا الخاطئون » (٥)

ومثالها مع « غير » قوله :

ولا عيب فيهم غير ان سيوفهم بهن فلول من قراع الكتاب

وتقع جوابا للقسم مثل قوله تعالى « فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم » (٦) ومثلها في ذلك : ما ، و « إن » فمثال « ما » قوله تعالى « ولئن أتيت الذين أوتوا الكتاب بكل آية ماتبعوا قبلكت وما أنت بتابع قبلتهم » (٧) ومثال « إن » قوله تعالى « ولئن زالتا إن أمسكهما من أحد من بعده » (٨) وفي تلقي القسم بلن ولم خلاف .

فابن مالك قال : يجب بها القسم مستشهدا بقول أبي طالب يخاطب الرسول عليه الصلاة والسلام

والله لن يصلوا إليك بجمعهم حتى أوسد في التراب دفينا

ومستشهدا بقول العربي حين سئل ألك بنون فقال : نعم وخالقهم لم تقم عن مثلهم منجبة (٩)

(٦) النساء / ٦٥ .

(١) البقرة / ٨٤ .

(٧) البقرة / ١٤٩ .

(٢) فاطر / ٣٦ .

(٨) فاطر / ٤١ .

(٣) النمل / ٦٥ .

(٤) الجن / ٢٦ - ٢٧ .

(٥) العنكبوت / ٣٦ - ٣٧ .

(٩) انظر المجمع ج ٢ / ٤١ والصبيان ج ٤ / ١٩

## توكيد المضارع المقرون بها

ويجوز توكيد المضارع المنفي بها نحو قوله تعالى « واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة » (١)

« لا » نافية ، والفعل مؤكد بالنون الثقيلة ، والفاعل ضمير مستتر تقديره «هي» و«الذين ظلموا» مفعول به ، والجملة من الفعل والفاعل صفة «فتنة» والمعنى اتقوا فتنة موصوفة بأنها لا تصيب الظالمين خاصة ، وإنما تعم الذين ظلموا وغيرهم ممن لا يتقيها ، إذا كان الحال كذلك فخذوا على أيدي الظالمين .

ولكن كثيرا من النحاة يرون تأكيد المضارع المنفي شاذاً ومنهم ابن هشام «فقد حاول أن يجعل «لا» ناهية حتى يكون توكيد المضارع قياسيا كثير

وليس شاذاً فقال في المغني « واختلف في «لا» من قوله تعالى « واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة » على قولين أحدهما: إنها ناهية فتكون من هذا ، والأصل لا تتعرضوا للفتنة فتصيبكم ثم عدل عن النهي عن التعرض إلى النهي عن الاصابة لأن الاصابة مسببة عن التعرض ، وأسند هذا المسبب إلى فاعله وعلى هذا فالاصابة خاصة بالمتعرضين ، وتوكيد الفعل بالنون لا اقترانه بحرف الطلب مثل : « ولا تحسن الله غافلا عما يعمل الظالمون » ثم يفاجأ بأن جملة « لاتصيبن » طلبية ووقوع الطلبية صفة للنكرة ممنوع والجملة التي تقع صفة لا بد أن تكون خبرية مشتملة على ضمير يربطها بالموصوف وأن يكون الموصوف بها نكرة مذكورة ولهذا يقول « ولكن وقوع الطلب صفة للنكرة ممتنع ، فوجب إضمار القول : أي واتقوا فتنة مقولا فيها لاتصيبن الذين ظلموا خاصة ، كما قيل في قول العجاج بن رؤبة : من الرجز المشطور

حتى إذا جن الظلام واختلط جاءوا بمدق هل رأيت الذنب قط

الثاني : أنها نافية واختلف القائلون بذلك على وجهين : أحدهما : أن الجملة صفة لفتنة ولا حاجة إلى إضمار قول لأن الجملة خبرية ، وعلى هذا فيكون دخول النون شاذاً .

ثم يحاول التعليل لدخول النون على المنفي بلا شذوذاً فيقول « والذي جوزه هو تشبيه « لا » النافية بلا الناهية ، وعلى هذا الوجه الاصابة عامة للظالم وغيره لا خاصة بالظالمين . الثاني : أن الفعل جواب لأمر ، وعلى هذا فيكون التوكيد أيضاً خارجاً عن القياس شاذاً » ثم يقول معترضاً على كون « لاتصيبن جواباً للأمر » ومن ذكر هذا الوجه الزمخشري وهو فاسد لأن المعنى حينئذ فإنكم إن تتقوها لاتصيب الذين ظلموا منكم خاصة ، وقوله إن التقدير إن أصابتم الذين ظلموا منكم خاصة ، مردودة لأن الشرط إنما يقدر من جنس الأمر لا من جنس

الجواب . (٢)

(٢) انظر مغني اللبيب . ١ / ١٩٩ و ج ٢ / ١٩١

(١) الأنفال آية : ٢٥ .



وبعضهم يجعل « لاتصيين » جوابا للقسم على أن « لا » ناهية والمعنى : والله لاتصيين الظالمين وحدهم ، مستندا إلى قراءة « لتصيين وإن اختلف المعنى فيها » (١) .

ولست ادري لماذا كل هذه التأويلات البعيدة كل البعد عن روح العربية . فابن هشام قد لوى زمام الآية ودخل في تأويل بعيد فجعل الاصابة خاصة بالمتعرضين وهذا المعنى غريب لاترشد اليه الآية من قريب أو بعيد والغريب أنه جعل الجملة الطلبية صفة وهو ممتنع كما قال ، ثم قدر قولاً محذوفاً ليخرج من هذا الامتناع أو الشذوذ ، والغريب أن ابن هشام يقول في أوضح المسالك بعد أن قسم توكيد المضارع إلى واجب ، وقريب من الواجب ، وكثير وقليل ، وأقل ، فالقليل بعد « لا » النافية أو « ما » الزائدة التي لم تسبق بإن الشرطية كقوله تعالى « واتقوا فتنة لاتصيين الذين ظلموا منكم خاصة » (٢) ، فحكم على توكيد المنفي بلا بأنه قليل ، وعاد في المعنى فحكم عليه بالشذوذ ، وليته وقف عند قوله : إنه قليل :

وأما جعل « لاتصيين » جواباً للأمر وهو قول الزمخشري فيكفي أن ابن هشام قد رده لفساد المعنى ، ولم يشفع للزمخشري هذا التقدير الغريب الذي قدره .

وأما جعل « لاتصيين » جواباً للقسم على معنى والله لاتصيين الذين ظلموا خاصة استناداً إلى قراءة « لتصيين » فيكفي في ردها اختلاف المعنى بين القراءتين .

وما كان أغني النحاة عن كل هذه التأويلات ، فالمعنى على النفي واضح لا غبار عليه ، ولا سيما والاحاديث الكثيرة تؤيد هذا المعنى فقد روي « إن الناس إذا رأوا الظالم فلم يأخذوا على يديه أوشك أن يعمهم الله بعذاب من عنده » وروي عن أم سلمة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم « إذا ظهرت المعاصي في أمتي عمهم الله بعذاب من عنده » فقلت يارسول الله : أما فيهم أناس صالحون « قال : بلى : قالت فكيف يصنع أولئك » قال « يصيبهم ماأصاب الناس ثم يصيرون إلى مغفرة من الله ورضوان » وروي أيضاً « مامن قوم يعملون بالمعاصي وفيهم رجل أعز منهم وأمنع لا يغيره إلا عمهم الله بعقاب أو أصابهم العقاب » فالمراد من الآية اتقوا الفتنة واقضوا عليها فإن ضررها عام . فهاذا عليهم لو قالوا يجوز توكيد المضارع المنفي بلا بقله بدلا من جعله شاذاً والحيلولة دون المعنى الواضح السليم .

ومثل الآية السابقة قوله تعالى « يأبىها النمل ادخلوا مساكنكم لايحطمنكم سليمان وجنوده وهم لايشعرون » (٣)

مساكنكم حال كونكم غير محطومين ، والمعروف أن الحال وصف لصاحبها قيد في عاملها فانمل غير محطوم إذا دخل مساكنه ، ويجوز كون الجملة جواباً للأمر أي إن تدخلوا لايحصل لكم حطم من سليمان وجنوده ، والمعنى حتى الآن واضح كل الوضوح .

(١) انظر تفسير أبي السعدي ج ٢ / ٤٨١ وحاشية الشهاب علي البيضاوي ج ٣ / ٤٧ .

(٢) الانفال / ٢٥ وانظر أوضح المسالك ج ٤ / ١٠٢ . (٣) النمل / ١٨ .

ولكن بعضهم يحاول جعل « لا » ناهية ، لأن المنفي لا يؤكد بالنون  
ويُقدر المعنى تقديرا غريبا فيقول « (١) المعنى لاتعرضوا لسلطان فيحطمكم أي نهى عن  
السبب وهو التعرض وأقام المسبب مكانه وهو الحطم ،  
وما كان أغنانا عن افتعال السبب والمسبب ، على أن توكيد المنفي بلا قد ورد في الشعر العربي :  
قال النابغة :

من مبلغ عمرو بن هند آية  
ولأعرفنك معرضا لرماحنا  
وقال الشاعر  
ومن النصيحة كثرة الانذار  
في جف تغلب واردي الأمرار

وقال النابغة :  
لألفينك بعد الموت تندبنى  
وقبل موتي مازودتني زادي

لا أعرفن ربربا حورا مدامعها  
مردفات على أعقاب أكوار  
فإن قالوا : إن « لا » ناهية قلنا لهم إن نهى المتكلم شاذ أو نادر وإن قالوا : إن « لا » نافية قلنا  
لهم هذا دليل على جواز تأكيد المنفي بلا ، والغريب انهم اختاروا كون « لا » ناهية مع حكمهم  
بشذوذه خروجاً من توكيد المضارع المنفي بلا .  
« لا » الداخلة على الماضي

« لا » الداخلة على الماضي ثلاثة أنواع :

النوع الأول : الدعائية نحو : لا أراك الله مكروها ، لا قرض فوك لا شلت يمينك .  
قال عبدالله بن قيس الرقيات :

لا بارك الله في الغواني هل  
يصبحن الا لهن مطلب  
وقال ذو الرمة :

ألا يا سلمى يادارمي على البلي  
ولا زال منهلا بجرعائك القطر  
وفي هذا النوع لا يجب تكرارها فإن كررت فعلى غير الوجوب نحو قولهم « لاشلت يداك ولا فض  
الله فاك » فقد سمع مكررا ولكن ليس التكرير واجبا .

وانما لا يجب تكريرها لأن الفعل الدعائي مستقبل في المعنى ، لأنه مطلوب والمطلوب مستقبل ،  
وذلك من وضع الماضي موضع المضارع مجازا ، أملا في تحقيق الوقوع أو للإشارة إلى أن المدعو به  
قد وقع تفاؤلا ورغبة في سرعة تحقيق المدعو به إن كان الدعاء خيرا ، وشفاء لما في الصدر إن كان  
شرا وهي لا تكرر مع المضارع فكذلك مع ما كان بمعناه ، وهو الماضي الدعائي .

والجملة معها خبرية لفظا إنشائية معنى ، فالفعل ماض لفظا فقط .

النوع الثاني : غير الدعائية ، ولكن الفعل مستقبل في المعنى نحو قولك :

والله لا فعلت الشر أبدا بمعنى والله لا أفعل الشر أبدا ، لأن الفعل وقع جوابا للقسم وجواب

(١) انظر ابن كثير ج ٣ / ١١١ .

القسم الأصل فيه أن يكون مستقبلا ، لأن القسم للتأكيد والذي يقبل التوكيد هو الحال أو الاستقبال .

ومنه قول الشاعر :

حسب المحبين في الدنيا عذابهم      تالله لا عذبتهم بعدها سقر

يقول ابن هشام « الماضي مستقبل في المعنى ، ويقول محيي الدين الماضي مستقبل معنى لأن عذاب سقر مستقبل لم يقع » (١) ولم يجعلوه من قبيل الدعاء لأنه وقع جوابا للقسم وجواب القسم المؤكد لا يكون طلبيا وإنما يكون خبريا لفظا ومعنى .

ولا أرى مانعا من جعل « لا » في البيت دعائية ، وجواب القسم محذوف لدلالة ماسبق عليه والتقدير : تالله حسب المحبين في الدنيا عذابهم ثم دعا لهم بعد ذلك بقوله .

لا عذبتهم بعدها سقر وذلك أحسن وأوقع في المعنى من كونه يقسم أن المحبين لا تعذبهم سقر ، وعليه يكون هذا الشاهد من النوع الأول والجملة خبرية لفظا انشائية معنى : فأما قوله :

رُدْ وافو الله لأذذناكم أبدا      مادام في ماتنا ورد لنزال

فواضح كون « لا » نافية والجملة جواب القسم والمعنى فوالله لا نذودكم أبدا فالفعل مستقبل معنى لان جواب القسم مستقبل وبديل قوله « ردوا » لأنه أمر ، والأمر مستقبل . يقول السيوطي « وينصرف الماضي إلى المستقبل إذا اقتضي طلبا نحو غفر الله لك أو عدا نحو « إنا أعطيناك الكوثر » (٢) أو عطف على ما علم استقبله نحو « يقدم قومه يوم القيامة فأوردهم النار ، (٣) ويم ينفع في الصور ففزع من في السموات ومن في الأرض (٤) أو نفى بلا أو « إن » بعد قسم » (٥) .

النوع الثالث : الماضي لفظا ومعنى ويجب في هذه النوع تكرير « لا » نحو قوله تعالى « فلا صدق ولا صلى ولكن كذب وتولي » (٦) وقوله عليه الصلاة والسلام « إن المنبت لا أرضا قطع ولا ظهرا أبقى » فأما قوله تعالى « فلا اقتحم العقبة وما أدراك ما لعقبة فك رقبة أو إطعام في يوم ذي مسغبة يتيما ذا مقربة أو مسكينا ذا متربة » (٧) فقد قال عنه النحاة إنه شاذ لا يقاس عليه لأن « لا » في الماضي لفظا ومعنى يجب تكريرها .

(١) انظر المغني ج ١ / ١٩٨ والانصاف والانصاف ج ١ / ٧٦ . (٥) انظر الجمع ج ١ / ٩ .

(٦) القيامة / ٣١ - ٣٢ .

(٧) البلد / ١١ - ١٦ .

(٢) الكوثر / ١ .

(٣) هود / ٩٨ .

(٤) النمل / ٨٧ .

وقد حاول بعض النحاة تأويل الآية على وجه يبعد عنها الحكم بالشذوذ فقال الزمخشري في الكشف « فإن قلت : قلما تقع « لا » الداخلة على الماضي إلا مكررة فما لها لم تتكرر في الكلام الأنصح ، قلت هي متكررة في المعنى لأن المعنى فلا فك رقبة ولا أطعم مسكينا ألا تري أنه فسر العقبة بذلك » (١) فخرج من الشذوذ بجعلها في حكم المكررة وقال بعضهم كلاما قريبا من كلام الزمخشري قال : إنها مكررة تقديرا .

والأصل فلا اقتحم العقبة - ثم لا كان من الذين امنوا « فحذفت « لا » من « لا » كان » لدلالة الأولى عليها ، وهذا الرأي لم يعجب ابن هشام ، فحكاه بقوله : وقال الزجاج إنما جاز لأن « ثم كان من الذين آمنو معطوف عليه وداخل في حكم النفي فكأنه قال فلا اقتحم ولا آمن ثم عقب عليه قائلا « ولو صح لجاز لا أكل زيد وشرب » (٢) يريد أن « لا » يجب ذكرها في اللفظ ولا يجوز حذفها .

وقال بعضهم : لا دعائية ، كأن الآية تدعو عليه حيث خلق الله له عينين ولسانا وشفيتين وهذاه النجدين ، ولكنه لم يشكر نعم الله عليه فلا وفقه لاقتحام العقبة ، وهو مردود بأن الدعاء بعيد لأن المعنى فلم يقتحم العقبة مع أن الله تعالى أنعم عليه .

وقال بعضهم : إن المراد التحضيض والأصل فألا اقتحم العقبة ثم حذفت همزة ، وقال بعضهم إن الأصل فألا اقتحم العقبة ؟ فحذفت همزة الاستفهام ويرجحه عطف « ثم كان » عليه والاستفهام الذي قبله :

وقال بعضهم « إن الفعل مستقبل في المعنى لان اقتحام العقبة لم يحدث منه (٣) ولو قال النحاة : يكثر تكرير « لا » مع الماضي ويقل عدم تكريرها لخرجوا من كل هذه المشاكل ، وصارت الآية من القليل وليس من الشاذ ولم تحتج الآية إلى كل هذه التخريجات ولاسيما وهناك شواهد عربية تؤيدها ، قال ابو خراش الهذلي :

لاهم هذا خامس إن تما أتمه الله وقد أتما

إن تغفر اللهم تغفر جما وأنى عبد لك لا ألما  
وقال ابن العفيف العبدى :

لاهم إن الحارث بن جيله زني على أبيه ثم قتله  
وكان في جاراته لا عهد له وأي امريء سئى لا فعله

وقال السفاح :

من يك لاساء فقد ساءني ترك أبينيك بغير راع

(٢) المغني ج ١ / ١٩٨ .

(١) الكشف ج ٤ / ٤٠٠ .

(٣) انظر المغني ج ١ / ١٩٨ وابن كثير ج ٤ / ٣٨٦ والبيضاوي وحاشية الشهاب ج ٥ / ١٨٦ والجلالين / ٥٦٠ .

والماضي في كل هذه الشواهد ماض لفظا ومعنى ، ولكن بعض النحاة يصرون على القاعدة التي وضعها ويحمل هذه الشواهد على المستقبل ، والمعنى لا يساعد على ذلك ، فقول أبي خراش لا مجال فيه للحمل على المستقبل وكذلك قول السفاح أما قول العبدى فيمكن حمله على المستقبل .

### « لا » مع الجملة الاسمية

تدخل « لا » على الجملة الاسمية وتنقسم إلى قسمين عاملة ومهمله والعاملة نوعان : عاملة عمل « إن » وعاملة عمل « ليس » والمهمله نوعان مهمله وجوبا ومهمله جوازا .

#### العاملة عمل « إن »

تعمل « لا » « عمل » « إن » وينقسم عملها إلى قسمين بناء واعرابا فاسمها يبنى إذا كان مفردا ، ويعرب إذا كان مضافا أو مشبها به . وتسمى النافية للجنس ، أو « لا » التبرئة لأنها تدل على نفي الخبر عن اسمها نفيا عاما شاملا ، لأن الجنس لفظ كلي يطلق على كثيرين متفقين في الحقيقة ، كما أن النكرة في سياق النفي تعم مطلقا سواء عملت « لا » عمل « إن » أو عمل « ليس » .

أو أهملت ، ويحاول النحاة أن يضعوا فرقا (١) بين العاملة عمل « إن » والعاملة عمل « ليس » فيرون أن العاملة عمل « إن » نص في نفي الجنس بمجرد النطق بها ، ولا تحتاج إلى قرينة أو دليل خارجي أما المهمله أو العاملة عمل « ليس » فتدل على نفي الجنس احتمالا ، فإذا وجدت قرينة على نفي الجنس كانت لنفي الجنس بدليل هذه القرينة ، وإذا لم توجد قرينة كانت لنفي الوحدة ويضع النحاة فرقا بينهما فيقولون : إذا قلت : لا رجل في الدار بالفتح كانت لنفي الجنس ولا يجوز أن تقول ، بعد ذلك بل رجلان ولكن يجوز أن تقول بل امرأة ، وإذا قلت لا رجل في الدار بالرفع تعين كونها عاملة عمل ليس ودلت على نفي الوحدة أي نفي الصورة التي دخلت عليها فتتفي « رجل » في صورة الافراد فقط نفيا عاما ويجوز أن تقول بعدهم بل رجلان أو بل رجال لأنها لاتتفي الا صورة المفرد فقط أما العاملة عمل « إن » فتتفي الجنس أي تتفي « رجل » في أي صورة كان ؟ ولست أدري من أين جاء النحاة بهذا الفرق فالمعروف أن النكرة في سياق النفي تعم فلا فرق بين « لا » الداخلة على نكرة حين تهمل أو حين تعمل عمل « إن » أو عمل « ليس » والشواهد العربية تؤيد ذلك قال تعالى لا لغوف فيها ولا تأثيم (٢) بالفتح والرفع على أن « لا » عاملة عمل « إن » أو « ليس » ، أو مهمله ، نفي الجنس واضح فالجئة لا شيء فيها من هذا .

(١) انظر حاشية الصبان ج ٢ / ١ / والمغني ج ١ / ١٩٦ .

(٢) الطور / ٢٣ .

وقال تعالى « يأيها الذين آمنوا أنفقوا مما رزقناكم من قبل أن يأتي يوم لا بيع فيه ولا خلة وشفاعة (١) » قريء بالفتح والضم علي أن « لا » عاملة عمل « إن » أو عمل « ليس » أو مهملة والمعني على نفس الجنس في كل حال وقال تعالى « قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلاة وينفقوا مما رزقناهم سرا وعلانية من قبل أن يأتي يوم لا بيع فيه ولا خلال » (٢) .  
وقله تعالى « لاخوف عليهم ولاهم يحزنون » (٣) .

وليأت النحاة بشاهد عربي يؤخذ منه هذا الفرق الذي وضعوه  
، وإذا نظرنا في الشواهد التي جاءوا بها لاعمالها عمل « ليس » وجدناها كلها لنفي الجنس وليس فيها هذا الاحتمال الذي صنعوه .  
قال الشاعر :

تعز فلا شيء علي الأرض باقيا      ولا وزر مما قضى الله واقيا

وقال الشاعر :

يابؤس للحرب التي      وضعت أراھط فاستراحوا  
من صد عن نيرانها      فأنا ابن قيس لا براح

وقال الشاعر :

والله لولا ان تحسن الطبخ      بي الجحيم حين لا مستصرخ

ونفي الجنس فيها واضح ، فلا شيء باقيا على الأرض بعد الله ، وقوله لا براح لي أي لا مبارحة مني وقوله لا مستصرخ هناك في الجحيم ، ولا يجوز وجود مثني أو جمعا بعد هذه الأشياء فمن أين جاء النحاة بهذا الفرق ، وهذا كل ما سمع من إعمالها عمل « ليس » .

لذا أري انه لا فرق بين قولك لا طالب في الفصل بفتح طالب أو ضمه وكل ما هنالك أن « لا » سمعت عاملة عمل « إن » في بعض اللهجات العربية وسمعت عاملة عمل « ليس » في بعضها الآخر كما سمعت مهملة .

وهذا كله إذا دخلت على نكرة ، أما إذا دخلت ..... على مثني أو جمع أو مضاف أو شبيه به فلا يري النحاة فرقا بينها أما من حاول أن يضع فرقا بين « لا » العاملة بعمل « إن » والعاملة عمل « ليس » حين يكون اسمها مثني أو جمعا فقد تعسف .

(١) البقرة / ٢٥٤ .

(٢) ابراهيم / ٣١ .

(٣) يونس / ٦٢ .

يقول الصبان « فإن كان مثنى أو جمعا كانت محتملة لنفي الجنس ولنفي قيد الاثنينية أو الجمعية كما أوضحه السعد في مطوله . يقصد العاملة عمل « إن » ثم يقول . فإن ثني اسمها أو جمع كانت في الاحتمال مثل « لا » العاملة عمل « إن » إذا ثني اسمها أو جمع فلاختلاف بين العاملة عمل « إن » والعاملة عمل « ليس » إنما هو عند أفراد الاسم فاحفظ هذا التحقيق ولا تلتفت الى ماوقع في كلام البعض وغيره مما يخالفه « (١) ولو قال لا فرق مطلقا لكان أصوب ، ولست أدري كيف تكون لنفي الجنس واسمها مثنى أو جمعا أو مضافا أو مشبها به .

واذ قد عرفنا أن « لا » الداخلة على نكرة للعموم والشمول ونفي الجنس كله سواء أكانت عاملة عمل « إن » أو عمل ليس أو مهملة ، نتساءل لماذا تعمل عمل « إن » ولماذا لا تكون حرفا مستقلا بنفسه ؟ أما الجواب عن السؤال الأول وهو لماذا تعمل ؟ فهو : هكذا نطقت العرب .

ولكن النحاة لا يكتفون بهذا ، فراحوا يبحثون عن علة لاعمالها فربطوا بينها وبين « إن » وتكلفوا تشبيهها بينها ومدار التشبيه يتركز في أن « لا » أشبهت « إن » ووجه الشبه أن كلا منهما للتوكيد أو لمطلق التوكيد ، فإن لتوكيد الاثبات والنفي و« لا » لتوكيد النفي فقط .

ولكن هل هذا الشبه ملزم أو غير ملزم ؟ أو هل عملها واجب أو جائز ؟ وإذا كانت علة عملها هي التوكيد ، فلماذا لم تعمل عمل « إن » في قوله تعالى « لا يبيع فيه ولا خلال » مع انها دالة على نفي الجنس أو على النفي المؤكد ؟ والواقع أن هذا التعليل غير سديد ، والواقع من تتبع الأساليب العربية أن « لا » إذا وردت مفردة جاز بناء اسمها المنكر على الفتح أو ما ينوب عن الفتح وجاز ضمه ، وإذا وردت مكررة جاز الرفع وجاز الفتح ، وهذا كله في اسمها المفرد المنكر ، أما إذا كان اسمها مضافا أو مشبها به . جاز نصبه وجاز رفعه .

واذا فتح اسمها المفرد فهل الفتح إعراب أو بناء ، والجواب عن هذا السؤال يتمثل في معركة جدلية ، وتتلخص هذه المعركة في أن البصريين وعلي رأسهم إمام النحاة سيبويه يرون أن اسمها مبني لا معرب ، ثم يختلفون في علة بنائه فيري إمام النحاة أن « لا » واسمها ركبا تركيبيا يشبه تركيب خمسة عشر ، فلذلك استحق المركب البناء ، ولا عمل عنده لها فالمركب مبتدأ مبني على فتح الجزئين كما تعرب نحو خمسة عشر طالبا في الفصل وفاته أن خمسة عشر تركيب من اسمين أما « لا » واسمها فتركيب من حرف واسم ، كما أن المركب العددي قد قيل باعرابه وذهب غيره (٢) من النحاة ان اسم « لا » بني لأن الأصل في قولك « لارجل » لا من رجل ، لأنه جواب لمن قال : هل من رجل في الدار ؟ وذلك لأن « لا » للنفي العام فينبغي أن تكون جوابا لسؤال عام ، فلما حذفت « من » من اللفظ ، وركبت مع « لا » تضمنت معني الحرف فوجب أن تبني

(١) الصبان ج ٢ / ٢

(٢) انظر الانصاف ج ١ / ٣٦٦ ، والمجم ج ١ / ١٤٦ .

ومعني ذلك ان « لا » هي التى تضمنت معني الحرف وفاتهم ان الاسم هو الذي يضمن معني الحرف ثم إذا تضمن الحرف معني الحرف فلماذا يبني اسمها ؟ ثم من أين لكم أن « من » مضمنة ومن أين لكم أنها جواب لقولك هل من رجل ؟ وهب جدلا أن المعنى يقتضي أنها جواب لسؤال عام ، فهل يؤدي ذلك الى وجوب التزام هذا الاصل واعتباره سببا موصلا للبناء ؟

ولما كان تضمن الحرف معني الحرف غريبا ذهب بعضهم إل أن اسم « لا » هو الذي تضمن معني « من » ويقصدون بها « من » الاستغرافية لأن « لا » للنفي على طريق الاستغراق ، وحجة أصحاب هذا الرأي أن « من » ظهرت في بعض التراكيب كقوله .

فقام يذود الناس عنها بسيفه وقال ألا لا من سبيل إلى هند

والغريب أن « من » التى ظهرت في هذا الأسلوب وبنوا عليها علة البناء ظهورها شاذ ، فكيف يبني الرأي على شاذ ؟

وقال بعضهم بني اسمها لتضمنه معني اللام الاستغرافية .

وكل هذا الآراء محض اجتهاد ، دفعهم إليها حرصهم على إيجاد تعليل لكل ظاهرة نحوية ، ولو قالوا : اسم « لا » مبني للسماع لكفي ولأن الأمر ماهو إلا اجتهاد وبحث عقلى أدلى الكوفيون فيه بدلوهم .

فقال بعضهم اسم « لا » معرب وليس مبنيًا فهو منصوب بالفتحة أو ما ينوب عنها وحجتهم أن « لا » اكتفي بها عن الفعل لأن التقدير في قولك « لا رجل في الدار : لا أجد رجلا في الدار ، فاكثفوا بلا من العامل كما تقول : إن قمت قمت وإن لا فلا ، أي وإن لا تقم فلا أقوم اكتفوا بلا من العامل ، نصبوا النكرة به ، وحذفوا التنوين بناء على الاضافة والغريب أن المثال الذى جعلوه مشبها به وهو : وإن لا فلا ، لم تعمل « لا » التى نابت عن الفعل فيه شيئا ، فهي مجرد حرف نفي حذف بعده الفعل المنفي .

وقال بعضهم : إن اسم « لا » منصوب بها لأن « لا » تكون بمعني غير كقولك زيد لا عاقل ولا جاهل ، أي غير عاقل وغير جاهل فلما جاءت « لا » هاهنا بمعني « ليس » نصبوا بها ليخرجوها من معني « غير » الى معني « ليس » ويقع الفرق بينهما ، وفاتهم ان العمل الذى تعمله لا يشبه عمل « ليس » .

وقال بعضهم : أعملوها النصب لانهم لما أولوها النكرة ، ومن شأن النكرة أن يكون خبرها قبلها نصبوا بها النكرة بغير تنوين ، ولكن اذا كان هذا التعليل سليما فلماذا لم تنصب النكرة في قول الشاعر :

تعز فلا شيء على الارض باقيا ولا وزر مما قضى الله واقيا

وقال بعضهم إن اسم « لا » منصوب لأن « لا » نقيضة «إن » لان « لا » للنفي ، و« إن » للثبات ، وهم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره ، إلا أن « لا » لما كنت فرعا علي



« إن » في العمل ، و « إن » تنصب مع التنوين ، نصبت « لا » من غير تنوين لينحط الفرع عن درجة الأصل ، لأن الفروع أبدا تنحط عن درجات الأصول . ولكن من أين لكم أن العرب حملت « لا » على ان ، ومن أين لكم أنها فرع عنها .

ولا يرتضي البصريون ما قاله الكوفيون فتدور رضى المعركة والرأي والحجة بالحجة ولننظر عماذا تنجلي المعركة ؟

ويبدأ البصريون في تفنيد مذاهب الكوفيين فيقولون : أما قول الكوفيين ان اسم « لا » منصوب بها لأنها اكتفي بها من الفعل فدعوى تفتقر إلى دليل ، ثم لو كان منصوبا لوجب أن يكون منونا ، كما هو الشأن في كل منصوب .

وأما قولهم : حذف تنوينه بناء على الاضافة ، فلو كان هذا صحيحا لوجب أن يطرد في كل ما تجوز اضافته من الاسماء المفردة المنونة ، فلماذا يختص حذف التنوين بهذا الموضع دون غيره .  
وأما قولهم : إن « لا » تكون بمعنى غير ، فلما جاءت بمعنى « ليس » نصبوا بها فرقا بينهما فالجواب أنها لو كانت بمعنى « ليس » لعملت عمل « ليس » وهو الرفع وليس النصب .

وأما قولهم : انما اعملوها النصب لأنهم لما أولوها النكرة ومن شأن النكرة أن يكون خبرها مقدما عليها ، نصبوا بها النكرة فمردود لأنه لا مناسبة بين تأخير الخبر عن النكرة والنصب ، ثم لو كان كما زعمتم لوجب تنوينه لأنه اسم معرب ، لا مانع فيه من الصرف فلما امتنع التنوين دل ذلك على أنه ليس بمعرب منصوب وإنما هو مبني ، وعدم التنوين دليل على البناء .

أما قولهم : إن « لا » فرع على « إن » فكلام فاسد وذلك لأن التنوين ليس من عمل « إن » وإنما هو شيء يستحقه الاسم في الأصل فلا معنى لحذفه مع « لا » التي هي الفرع .

ثم يسلم البصريون أن « لا » فرع في العمل والفرع لا بد أن ينحط عن درجة الأصل وهذا الانحطاط يظهر في أربعة أشياء :

احدها : أن « إن » تعمل في المعرفة والنكرة ، و « لا » تعمل في النكرة دون المعرفة .

الثاني : أن « لا » تركب مع الاسم لضعفها ، و « إن » لا تركب مع الاسم لقوتها .

الثالث : أن « إن » تعمل في الاسم مع الفصل بينها وبين اسمها بالظرف وحرف الجر ، و « لا » لا تعمل مع الفصل بها .

الرابع : أن « إن » تعمل في الاسم والخبر عندنا ، و « لا » انما تعمل في الاسم دون الخبر .

وتنتهي المعركة الجدلية ونحن حيارى بين حجة وحجة ورأي ورأي ولو قالوا إن اسم « لا » مفتوح لكفى وماذا علينا إذا لم نعرف علة فتحه ، ولو قالوا : سمع عن العرب فتحه لكفى ، وليتهم اكتفوا بذلك .

ثم تدور معركة أخرى في اعمالها ، إذا كان اسمها مفردا فيرى سيبويه كما سبق أنها لاتعمل شيئا لأن فتحه اسمها تركيب ، فهي واسمها مركب مبتدأ مبني على فتح الجزئين ، وذهب

الأخفش والمازني والمبرد والسيرافي وجماعة إلى أنها تعمل إذا كان اسمها مفردا ، إجراء لها مجرى « إن » وصحح هذا الرأي ابن مالك وقيل لا تعمل لأنها جزء مركب وجزء الشيء لا يعمل .  
 وإذا كانت « لا » محمولة على « إن » ومشبهة بها فلا بد من وجود أشباه بينها .  
 ويحاول أبو البقاء في الباب أن يخترع أشباها فيقول : « وإنما عملت « لا » عمل « إن » لمشابهتها بها في أمور :  
 أحدها أن كلا منها يدخل على الجملة الاسمية ، وأن كلا منها للتأكيد ، فلا لتأكيد النفي و « إن » لتأكيد الاثبات .

الثاني : أن « لا » نقيضة « إن » والشيء يحمل على نقيضه كما يحمل على نظيره .  
 الثالث : أن كلا منها له صدر الكلام .

وبعد ذلك يضع بينهما فروقا ترفع من قدر « إن » وتحط من قدر « لا » فيقول : ولكون « لا » محمولة على « إن » في العمل انحطت عن درجتها في أمور :  
 أحدها : أن اسم « لا » لا يكون إلا نكرة واسم « إن » يكون معرفة ويكون نكرة .  
 الثالث : أن « لا » لا يجوز أن يتقدم خبرها على اسمها إذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا ويجوز في « إن »  
 الرابع : أن اسم « لا » لا ينون إذا كان مفردا ، واسم « إن » ينون .  
 الخامس : أن اسم « لا » المفرد يختلف في إعرابه وبنائه ، واسم « إن » الأصل إعرابه .  
 السادس : أن « لا » تعمل بشرط و « إن » تعمل بلا شرط .

والواقع أن ما ذكره أبو البقاء هو الوصف التفصيلي لما بينهما من فروق من واقع كلام العرب إلا أنه يقول انحطت درجاتها عن درجة « إن » فمن أين لك هذا الانحطاط ؟ والمسألة ما هي إلا سماع عن العرب ؟ فقد سمعت « إن » بعملها المعروف وسمعت « لا » بعملها المعروف ، ولم يكن هناك بد من الربط بينهما ثم إيجاد أشباه ، ثم وضع فروق تدل على ما أراده من انحطاط ورفعة .  
 وإذا كانت « لا » فرعا ، فلا بد من شروط لعملها :  
 وقد اشترط النحاة لاعمالها شروط هي :

أولا : أن تكون نافية للجنس بأسره ، وشروطهم هذا لا يتحقق إلا في النكرة المفردة ، لا في المثني ولا في الجمع ولا في المضاف ولا في التشبيه بالمضاف ، وذلك لأن النكرة المطلقة عن القيود هي التي تعم في سياق النفي .

ثانيا : أن تكون نصا في نفي الجنس ، وهذا الشرط لا معنى له فكل نكرة في سياق النفي تنص على نفي الجنس ، ثم قد تعمل « لا » وربما لا تعمل فليس هذا الشرط ملزما لاعمالها ، ثم

سيأتي أنها تعمل مع عدم النص علي نفي الجنس وذلك إذا كان اسمها مثني أو جمعا أو-  
مضافا أو مشبها به . فلا يعقل دلالتها علي نفي الجنس والنص عليه في هذه الأشياء .

ثالثا : تنكير معموليها ، وحوله نقاش .

رابعا : تقدم الاسم علي الخبر مطلقا .

خامسا: ألا يدخل عليها حرف جار نحو : خرجت من الدنيا بلا مال .

وسيأتي تفصيل هذه المسألة وأن هناك رأيا بجواز إعمالها والنقاش الذي يدور حول تنكير  
معموليها يتلخص في أنه قد سمع إعمالها في معرفة : قال الشاعر :

أري الحاجات عند أبي خبيب نكدن ولا أمية في البلاد

فقد عملت «لا» في معرفة وهو « أمية » علم علي قبيلة من قريش وقول سيدنا عمر رضي  
الله عنه « قضية ولا أبا حسن لها » فأبو حسن كنية سيدنا علي كرم الله وجهه .  
وقوله عليه الصلاة والسلام

« إذا هلك كسري فلا كسري بعده ، وإذا هلك قيصر فلا قيصر بعده » .

وقوله :

لا هيثم الليلة للمطي ولافتي مثل ابن خبيري

وقوله :

تُبَكِّي علي زيد ولا زيد مثله بريء من الحمي سليم الجوانح

وقولهم : لا بصرة لكم .

وهذه الشواهد جعلت الكسائي يقول : يجوز أن تعمل «لا» في معرفة قياسا علي هذه  
الشواهد بل زاد عليها بقوله : يجوز أن تعمل «لا» في العلم المفرد والمضاف لكنية والمضاف لله  
أو الرحمن أو العزيز نحو : لا عبد الله ولا عبد العزيز ولا عبد الرحمن .

ووافقه الفراء في نحو: لا عبد الله ، وعلل ذلك بأنه حرف مستعمل يقال لكل أحد « أي  
يقال لكل إنسان عبد الله ، وخالفه في عبد العزيز وعبد الرحمن ، لأن الاستعمال لم يلزم فيها ،  
كما لزم عبد الله ، ولكن الكسائي قاسها عليه »

وليتها وفقا عندما سمع فالسباع ورد في العلم المفرد والكنية فقط ولكنها توسعا اكثر من  
السباع ، واكثر من هذا اجاز الفراء إعمالها في ضمير الغائب واسم الاشارة نحو : لا هي موجودة  
ونحو لا هذا موجود وكل ذلك عند البصريين خطأ « (١) .

(١) انظر المجمع ج / ١٤٧ .

ولست أدري لماذا توسع الفراء في إعماها كل هذا التوسع ، فاللغة سماع ثم قياس علي ما سمع ، فياتري هل سمع شيئا من ذلك عن العرب ؟ فالمسألة الآن تفريط وإفراط فالبصريون يرون إعماها في معرفة شاذ لا يقاس عليه والكسائي والفراء يرونه قياسا ثم يزيدون في القياس زيادة تجاوزت المسموع بكثير .

ويحاول بعض النحاة قبول ما ورد ، على شرط أن يخضع للتأويل . ومن هذا التأويل قولهم : إن اسم « لا » المعرفة ، مضافاً إلى كلمة لا تتعرف بالاضافة فنحو لا هيثم الليلة للمطي : أصله : لا مثل هيثم وهكذا . ولكن من أنباهم أن العرب أرادت تقدير « مثل » قبل العلم ، كما أن المراد نفى الحكم عن العلم ، وليس عن مثله ، كما أن انتفاء المثل قد يكون معلوماً لكل أحد ، فلا يكون في ذكره فائدة نحو قوله لا بصرة لكم فهي بلدة واحدة ومثلها منفي ، فأني فائدة وراء كلمة « مثل » إذا قدرت في هذا التركيب كما أن القائل لو أراد نفى المثل لذكر كلمة « مثل » من أول الأمر وأيضاً قد تكون كلمة مثل المذكورة في الخبر كقوله :

تبكي على زيد ولا زيد مثله      سليم من الحمى بري الجوانح

وقوله : ولا فتى مثل ابن خيبري :

فتقديرها يفسد المعنى . وجعل بعضهم العلم الواقع بعد « لا » في تأويل مسمى بهذا الاسم فكأنه قال ولا مسمى بهذا الاسم موجود ، وهذا التقدير ينافي المقصود فالمراد نفى الحكم عن العلم ، وليس المراد نفيه عن المسمى بهذا العلم ، لأن المسمى بهذا العلم قد يكون كثيراً ، فنفي الحكم عن المسمى بهذا العلم يؤدي إلى نفيه عن جميع المسمى بهذا العلم ، وهذا خطأ لا يقبله عقل ولا منطق ، فما ذنبهم حتى يدخلوا في دائرة النفي .

وقدره بعضهم بقوله : لا واحد من مسميات هذا العلم ، وهو خطأ لعموم النفي لكل من سمى به ، وليس مقصوداً .

ولو قالوا إن العلم بعد « لا » منزل منزلة الجنس لمعان اختص بها هذا العلم كما اعتبروا « حاتماً » علماً على الجود أو اسم جس للجود مع أنه معرفة ، قال الشاعر :

وليس الله بمستنكر      أن يجمع العالم في واحد

والمراد جمع صفات العالم في فرد واحد ، وحين يكون الفرد بهذه المثابة فانه جدير بأن يكون جساً بأسره ، ويكون مناسباً لدخول « لا » عليه ، ويشبه ذلك قوله تعالى : « إن إبراهيم كان أمة » إذا اعتبرنا الأمة بمعنى الجماعة ، وقوله عليه الصلاة والسلام : لو وزن إيمان أبي بكر بإيمان الأمة لفضلها « فأبوبكر هنا يعدل أمة ، وليس هذا غريباً في اللغة العربية فقد نزلوا : حاتماً في الكرم

وباقلاً في الفهامة ، ومادراً في العي وما زنا في البخل منزلة أجناس بأسرها ، فلماذا لا يكون ذلك بعد « لا » ؟ على أن الذوق العربي يؤيد ذلك ، وفحوى الكلام تدل على أن هذه الأعلام التي دخلت عليها « لا » ليست مجرد أعلام لأشخاص ، وإنما هي أعلام لها صفات ومميزات تميزها عن سائر جسامها ، فلو تذوق النحاة روح العربية ، لقالوا يجوز وقوع العلم اسماً لا كما سمع . أما توسع الكسائي والفراء فخروج وزيادة ، فليست اللغة مجرد قياس إنما هي سماع أولاً . وكما سمع إعمالها في العلم سمع أيضاً في المعرفة المضافة إلى الضمير ، والمعروف أن هذا المضاف إلى الضمير في قوة العلم .

قال أبو حية النميري :

أبا لموت الذي لا بد أني ملاق لا أباك تخوفيني  
دعي ماذا علمت سأتيه ولكن بالمغيب خبريني

وقال ابن بري :

وقد مات شهاخ ومات مزود وأي كريم لا أباك يخلد

وفيه ما سبق من أقوال النحاة في العلم بجانب قولهم : إنه شاذ لا يقاس عليه .

ويري بعضهم أن « لا أباك » أصله « لا أبالك » فحذفت اللام وأن لا أباك ، ولا أبالك معناهما واحد .

قال صاحب اللسان « وقد تحذف اللام فيقال : لا أباك بمعناه » (١) يقصد بمعنى « لا أبالك »

وقال المبرد : يقال « لا أب لك ولا أبك بغير لام »

والغريب أن « لا أبالك الذي اعتبروه أصل « لا أباك لا يتفق وعمل « لا » لأن اسمها إذا كان شبيهاً بالمضاف فحقه النصب مع التنوين ، فمن أيها هذا الأسلوب .

وأغرب من هذا أنهم يعتبرون « لا أبالك » قياسياً ويعتبرون « لا أباك » ضرورة أو شاذاً .

هذا وقد سمع هذا الأسلوب عن العرب كثيراً ، مثله : لا أخالك :

قال الشاعر :

كساع إلي الهيجا بغير سلاح

أخاك أخاك إن من لا أخاله

وقال كعب بن زهير :

فكل ما قدر الرحمن مفعول

فقلت خلوا سبيلي لا أبالك

وقال المتلمس :

يخشى عليك من الحباء النقرس

ألق الصحيفة لا أبالك إنه

(١) اللسان مادة : ٥٢ .

وقال عنتره :

فأنتي حياءك لا أبالك واعلمي أنني امرؤ سأموت إن لم أقتل

وقال جرير :

ياقيم تيم عدي لا أباكم لا يلفينكم في سوءة عمر

وقال الأعرج :

فإن أثقف عميرا لا أقله وإن أثقف أباه فلا أباله

وقال زفر بن الحارث :

أريد سلاحى لا أبالك أنني أرى الحرب لا تزدد إلا تماديا

وقال جرير :

فأنت أبي مالم تكن لي حاجة فان عرضت فأنتي لا أباليا

وقال الشاعر :

رب العباد مالنا مالك قد كنت تسقينا فما بدالك

أنزل علينا الغيث لا أبالك

وقال الشاعر :

أهدموا بيتك لا أبالك وزعمو أنك لا أخالك

وقالت :

هما أخوا في الحرب من لا أخاله إذا خاف نبوة فدعاها

وهذا الاسلوب الذي قالوا عنه إنه قياس مشكل في اعرابه ، ولهم في اعرابه مذاهب شتى .  
فيرى بعضهم أن اللام زائدة و «أبا » - - - - - ، مضاف الى الضمير ، والخبر محذوف ، ومع إضافة «أبا » إلى الضمير ، يقولون : «إن » «لا » لم تعمل في معرفة ، لان اللام فاصلة بين المتضايقين ، زائدة بينهما والغرض من زيادتها تحسين اللفظ ، حتى لا يضاف اسم «لا » إلى الضمير فيكون اسمها معرفة ، وعلى هذا الاضافة مع الفصل باللام - - - - - غير محضة أي لا تفيد تعريفاً ويسمى بعضها إضافة بين بين أو إضافة كلا إضافة ، ويعلمون رأيهم بأن المراد ليس نفي أب معين ، وإنما هو اسلوب غلب عليه معنى التعجب ، قال الخليل . . « لا أبالك » معناه لا كافى لك « يقصد أن المخاطب بهذا الاسلوب عظيم يعتمد على نفسه ولا يعتمد

على أبيه ، وقا الفراء « لا أبالك كلمة تفصل بها العرب بين كلامها » (١) .  
 هذا وأصل هذا الأسلوب السب والشتم ، أو التهديد ، أو الدعاء يفقد الآب ، ثم غلب عليه  
 التعجب شأنه في ذلك أساليب الشتم العربية مثل قوله عليه الصلاة والسلام « فاطر بذات  
 الدين تربت يداك » ومثل « ويلك » ومثل « ويحك » ومثل « ثكلتك أمك وهبلك الهوابل » نقلت  
 كل هذه الأساليب من باب السب والشتم والدعاء إلى باب التعجب ، وهذا النقل يفهم من سياق  
 الكلام أو من حال المخاطب حين يتحدث بها .  
 وقد تأتي على أصلها كقول الأجرع :

فإن أثقف عميراً لا أقله      وإن أثقف أباه فلا أباله  
 فليس المراد التعجب وإنما المراد التهديد ، نحو قوله تعالى « ويل يومئذ للمكذبين » (٢) .  
 هذا وإذا كان الاعراب السابق سلباً فماذا يقول النحاة في قول الأعور بن براء :  
 فمن مبلغ عني كُرْيزاً وناشناً      بذات الغضي أن لا أبالكما بيا

حيث ذكر الخبر فدل ذلك على أن المقصود أب معين ، ثم لو كان المقصود من زيادة اللام منع  
 الاضافة إلى معرفة الاضافة إلى معرفة فلما ذا حذفت في قول الشاعر :  
 وقد مات شهاخ ومات مَزْرَدٌ      وأي كريم لا أبأك يخلد

إذا اعتمدنا على السماع ولم نلتفت إلى قولهم : إن حذف اللام شاذ لا يقاس عليه .  
 ولأن هذا الأعراب عليه اعتراضات ، ذهب بعضهم إلى أن « أباً » شبيه بالمضاف ، وكان حقه  
 أن ينون فيقال : لا أباً : بالتنوين ، ولكنه عومل معاملة المضاف ، فنصب بالفتحة دون تنوين  
 تشبيهاً له بالمضاف لأن معناها واحد ، والجار والمجرور صفة في محل نصب ، والخبر محذوف ولا عيب  
 في هذا الأعراب سوى حذف التنوين ، ولو قالوا : الشبيه بالمضاف يجوز نصبه بلا تنوين لكان  
 أحسن ، وأيضاً لو كان شبيهاً بالمضاف وحذف منه التنوين لكتب بدون الف فليل « لا أب »  
 ويرى بعضهم أن « أباً » اسم « لا » مبني على الفتح كقوله :  
 أبي الاسلام لا أب لي سواء      إذا افتخروا بقيس أو تميم  
 والألف للشبايح ، والجار والمجرور خبر .

ولو تجنب النحاة الدخول في متاهات الاعراب وقالوا : إن « أباً » في مثل هذه الشواهد جاءت  
 على لغة القصر ، فأباً « مبني على الفتح في محل نصب منع من ظهور الفتح التعذر » كما تقول : لا  
 فتى إلا علي بلا تنوين ، والجار والمجرور خبر ، لخرجوا من كل هذه المخالفات ، وهذه الاعتراضات ،

لأن القصر في بعض الأسماء الستة « أب ، وأخ ، وحم » لغة من لغات العرب ، وليس فيه تأويل ، ولا زيادة حرف ، ولا حذف ، واسم « لا » نكرة لا غبار عليه ، ولعل الذي دفعهم إلى ذلك أنه سمع « لا أباك » بدون اللام فأرادوا أن يربطوا بين الأسلوبين ، ورأينا قولهم : « لا أباك » معناها واحد ، ورأينا قولهم : « وقد تحذف اللام فيقال لا أباك » بمعناها ، أي بمعنى واحد ، ولا أرى للربط الاعرابي بينهما سبباً فقولهم « لا أباك » معرفة بلا جدال ، وقولهم : « لا أباك » الأرجح فيه التنكير ، فهو نكرة موصوفة فأما قولهم : اللام مقحمة بين المتضايين فلا مبرر له كما أن قوله : « لا أباكما بيا » لـو كانت اللام زائدة كما يقولون لكان التقدير « لا أباكما بيا » ولا معنى له ، وأعتقد أنه يقصد التهديد ، أي ستفقدون أباكما بقتلي له .

ولو جاءت هذه الأساليب على المشهور لقال : لا أب لكما ، بدون ألف كما قال : أبي الاسلام لا أب لي سواء :

ومثل هذا الأسلوب قول الشاعر :

لا تُعْنِينَ بما أسبابه عسرت      فلا يدي لامري إلا بما قدرا

ولو جاء على القياس المشهور لقال : « فلا يدين لامري » بآثبات النون « أو قال : « فلا يدي امرئ » بحذف النون وحذف اللام .

وقيل في إعـرابه : إن يدي اسم « لا » مفرد مبني على الياء . وحذفت « النون » تخفيفاً ، ولامرئ وقيل في محل رفع وكان قياسه فلا يدين ، وقيل في إعرابه : يدي : اسم « لا » منصوب بالياء ، مضاف إلى « امرئ » واللام زائدة بين المضاف والمضاف إليه ، والخبر محذوف ، وحذفت النون على هذا الاعراب للإضافة لأنه مثني ولو جاء على المشهور لقال : « فلا يدي امرئ »

وقيل : يدي ، اسم « لا » منصوب ، لأنه شبيه بالمضاف ، ولامرئ صفة في محل نصب ، والخبر محذوف ، وحذفت النون تشبيهاً له بالمضاف أو حذف شذوذاً أو تخفيفاً . وهذا كله إذا كان اسمها مفرداً وليس مثني ولا جمعاً لمذكر ولا مضافاً ولا مشابهاً به . فان كان اسمها مثني نحو قوله :

تعز فلا إلفين بالعيش متعا      ولكن لو راد المنون تتابع

أو جمعاً نحو :

أري الربع لا أهلين في عرصاته      ومن قبل عن أهليه كان يضيّق

وقوله :

يحشر الناس لا بنين ولا أباء      إلا وقد علتهم شنون



فمذهب البصريين انه مبني على الياء كالمفرد ، وسيبويه يراه مركباً . وخالفهم المبرد فذهب إلى أن المثني والجمع معربان ، لأنه لم يعهد فيهما التركيب مع شيء آخر ، بل ولا وجد في كلام العرب مثني أو جمع مبنيان (١) .

وبذلك وافق الكوفيين في المثني والجمع ، وخالفهم في المفرد ، ولعل المبرد يستند إلى قولهم : إن هذان وهاتان واللذان ، واللتان ، معربات لأن التثنية من خواص المعربات ، فالتثنية تعارض البناء .

ومع هذا ردوا عليه بأنه قال في باب النداء : إن المثني والجمع مبنيان فلماذا خالف في باب « لا » أما إذا كان اسمها جمع مؤنثه سالم ، فالأصل فيه أن يبنى على الفتح للتركيب كما هو رأي سيبويه ، ولكن لأن علامة نصبه الكسرة ، قيل : يبنى على الكسرة لأن اسم « لا » يبنى على ما ينصب به .

وتوسط فريق من النحاة فأجازوا الوجهين مستدلين بالسماع ، رعاية للتركيب ، ورعاية لما ينصب به ، وقد ورد السماع بالوجهين قال الشاعر :

أودي الشباب الذي مجد عواقبه      فيه نلذ ولا لذات للشيب .

وقال :

لاسابغات ولا جأواء باسلة      تقي المنون لدي استيفاء آجال

هكذا سمع البيتان بالفتح والكسر دون تنوين

ولكن النحاة لا يقفون عند حد السماع فيدور بينهم خلاف في تنوين الجمع السالم فيرى بعضهم انه إذا بني على الفتح لا ينون ، كما هو شأن اسم « لا » أما إذا بني على الكسر فقليل : ينون لأن تنونه للمقابلة فهو شبيه بتنوين جمع المذكر السالم ، وتنوينه لا يحذف مع البناء كالشاهد السابق ، وقيل : لا ينون لان المبني لا ينون ولأن تنوينه لا يشبه تنوين جمع المذكر من جميع الوجوه ، فتنوين جمع المذكر مفتوح وتنوين جمع المؤنث ساكن كتثوين سائر المفردات ، وقياسا على باب النداء حيث لا ينون هناك ، واستنادا إلى السماع حيث سمع بلا تنوين ، وما كان أغنانا عن هذه الخلافات ، وماذا علينا لو وقفنا عند حد السماع وكفي .

هذا والخلاف في بنائه على الفتحة أو الكسرة اذا كان مفردا أما إذا اضيف عاد الى أصله وهو النصب بالكسرة لأنه لا تركيب حتي يكون للفتحة مجال ، نحو قولك لافاعلات خير مذمومات بالكسر ليس إلا .

(١) الجمع ج (١٤٦) .

## المضاف والشبيه به

وكون « لا » تعمل في اسمها المفرد موضع خلاف كما سبق ، أما إذا كان اسمها مضافا أو مشبها به فتعمل النصب في اسمها أما خبرها ففعل : تعمل فيه الرفع وقيل هو مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخولها ، لأن « لا » تدخل على جملة اسمية من مبتدأ وخبروها مرفوعان قبل دخولها ، أما المبتدأ ففعل مرفوع بالابتداء والخبر مرفوع بالمبتدأ ، وقيل ترافعا وقيل الخبر بالابتداء والمبتدأ فإذا دخل « لا » ظل الخبر على رفعه كما هو على أى رأى كان .

هذا والمضساف نحو : لا فاعل خير ملوم : وأما الشبيه بالمضاف فهو ما اتصل به شيء من تمام معناه ، وهذا الاتصال يكون على طريق الاعمال نحو : لا مذاكرا درسه راسب ، ولا مجدا في عمله فاشل ، او عن طريق العطف نحو : لا أربعة وأربعين طالبا في الفصل أو عن طريق التمييز نحو ، لا خمسين ريالاً معك ، أو عن طريق الوصف نحو : لا طالبا مهملًا في الفصل على خلاف في ذلك ، وقد سمع منه قول الشاعر ، ألا رجلا يدل علي محصلة ، فاسمها في كل ذلك منصوب غير منون مع الاضافة لانها تمنع التنوين ومنصوب منون إذا كان شبيها بالمضاف ، وتنوينه لأنه معرب وهذا حقه .

وهذا هو الراجح من آراء النحاة أو المشهور ، ويرى بعضهم أن الشبيه بالمضاف يجوز فيه التنوين وعدمه ، وترك التنوين أحسن تشبيها له بالمفرد في البناء ، لأن المتعلق بالشبيه بالمضاف لو حذف لبني اسم « لا » بلا تنوين ويستشهد صاحب هذا الرأي بقول الشاعر .

إذا اللقاح غدت ملقي أصرتها ولا كريم من الوالدين مصبوح

حيث تعلق قوله : من الوالدين « باسم » لا « ولم ينون اسم » لا « ولذا ذهب ابن مالك إلى أنه يجوز ترك التنوين بقلة تشبيها له بالمضاف له بالمضاف مستشهدا بقول الشاعر :

أراني ولاكفران لله آية لنفسى قد طالبت غير منيل

ويمكن أن يحمل عليه قوله عليه الصلاة والسلام « اللهم لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت » وتوضيح ذلك ان اسم « لا » هو « مانع » وقد تعلق به قوله « لما أعطيت » او على أن اللام زائدة في المفعول وتسمى لام التقوية التي تلحق العامل الضعيف لتقويته لكونه اسم فاعل واسم الفاعل ليس أصيلا في باب العوامل ، وقد لحقت الفعل حين قدم مفعوله في قوله تعالى « لربهم يرهبون » (١) .

وعلى هذا يكون « ما أعطيت »

وعلى هذا يكون « ما أعطيت » مفعولا به لمانع ، أي لا يمنع عطاءك أحد ، على أن « ما » مصدرية فأكانت موصولة فالمعني لا يمنع الذي اعطيته أحد .

(١) الاعراف / ١٥٤ .

ولكن جمهور النحاة يصرون على قاعدة تنوين التشبيه بالمضاف فيري بعضهم أن «مانع» اسم «لا» مبني على الفتح وليس من التشبيه بالمضاف لأنه غير منون ، وخير «لا» محذوف تقديره «مانع» والجار والمجرور وهو «لما أعطيت» معمول أو متعلق بهذا الخبر المحذوف والتقدير اللهم لا مانع مانع لما أعطيت ولا معطي معط لما منعت .

ولكن إذا كان «لما أعطيت» و«لما منعت» يتعلق بمانع ومعط من ناحية المنع فلماذا لا يتعلق بالمذكور ولماذا تقدر عاملاً ومثله موجود ، ثم إذا كان متعلق الجار والمجرور كوناً خاصاً دل عليه دليل فالأكثر حذفه ، وعليه فلا داعي لمثل هذا التقدير .  
ومنه أيضاً قوله تعالى : « لا عاصم اليوم من أمر الله إلا من رحم وحال بينهما الموح فكان من المفرقين » (١) .

فقوله تعالى : « لا عاصم » اسم « لا » واليوم ، ومن أمر الله يتعلقان به فهو من التشبيه بالمضاف وليس منوناً .

ويقدر الجمهور خيراً محذوفاً يتعلق به الظرف والجار والمجرور أى لا عاصم عاصم اليوم من أمر الله وقوله تعالى : « لا تثريب عليكم اليوم يغفر الله لكم » (٢) .

يقول ابن هشام : « الجهة الثانية » أن يراعي العرب معنى صحيحاً ولا ينظر في صحته إلى الصناعة ، فمن ذلك تعليق جماعة الظروف من قوله تعالى : « لا عاصم اليوم من أمر الله » وقوله تعالى : « لا تثريب عليكم اليوم » وقوله عليه الصلاة والسلام : « لا مانع لما أعطيت ، ولا معطي لما منعت » باسم « لا » وذلك باطل عند البصريين ، لأن اسم « لا » حينئذ مطول ، فيجب نصبه وتنوينه ، وإنما التعليق في ذلك بمحذوف إلا عند البغداديين » (٣) .

ويقول ابن الأنباري في إعراب قوله تعالى : « لا تثريب عليكم اليوم » يجوز أن يكون عليكم خبر « لا تثريب » وتقديره : « لا تثريب مستقر عليكم » و« اليوم » منصوب « بعلينكم » وهو على التحقيق منصوب بما تعلق به « عليكم » المحذوف ، وقد أجاز أبو علي في « عليكم اليوم » أن يكونا خبرين للاسم المبني كقولهم : هذا حلوحامض ، وأن يكونا وصفين ، ويكون الخبر محذوفاً ، وأن يكون أحدهما وصفاً للآخر والآخر خبراً ، وأن يكون « اليوم » مقتطعاً عن الأول متعلقاً بما بعده على تقدير « يغفر الله لكم اليوم » ولا يجوز أن يتعلق أحدهما بتثريب : لأنه لو كان متعلقاً به لوجب أن يكون منوناً كقولهم : لا خيراً من زيد عندنا (٤) .

(١) هود / ٤٣

(٢) يوسف / ٩٢ .

(٣) المغنى ج ٢ / ١٢٦ .

(٤) البيان ج ٢ / ٤٥ .

ويقول في إعراب قوله تعالى : « لا عاصم اليوم من أمر الله إلا من رحم » « عاصم » اسم « لا »

و « من أمر الله » خبر ، وهو متعلق بمحذوف وتقديره : لا ذاعصمة كائن من أمر الله اليوم ، « واليوم » معمول الظرف وإن تقدم عليه ، ولا يجوز أن يتعلق بعاصم لأنه لو كان متعلقاً به لوجب أن ينون لأنه يشبه المضاف و « رحم » في موضع نصب لأنه استثناء منقطع ، لأن عاصم فاعل ، ومن رحم مفعول ، وقيل لا عاصم بمعنى معصوم ، فلا يكون استثناء منقطعاً ويكون في موضع رفع على البذل من « عاصم » لأنه بمعنى معصوم ، ويجوز البذل على معنى « فاعل » ويكون التقدير : لا عاصم اليوم من أمر الله إلا من رحم « أي إلا الراحم وهو الله تعالى » (١) .

وكل هذا لأن اسم « لا » الشبيه بالمضاف يجب تنوينه ، والمعنى واضح دون كل هذه التقديرات وهو لا يعصم الله اليوم من أمره أحد إلا من رحم ، أي يعصم الله من رحمه ، والمعنى يوحى بتعليق « اليوم » و « من أمر الله » بعاصم فلماذا تحيدون عن المعنى ؟

هذا ورأي البغداديين الذي أشار إليه ابن مالك هو جواز بناء اسم « لا » إذا تعلق به ظرف أو جار ومجرور ، وجواز إعرابه ، فإذا بني كان غير منون وإذا أعرب وجب تنوينه ، بخلاف المفعول الصريح فيجب تنوينه وإعرابه ، وشواهدهم الآيات السابقة والحديث الشريف .

أما الكوفيون فلهم رأي لا يصدقه عقل ، فقد ذهبوا إلى أن الشبيه بالمضاف يجب بناؤه ، سواء تعلق به ظرف أو جار ومجرور ، أو مفعول صريح ، علماً بأنهم خالفوا البصريين في بناء اسم « لا » المفرد ، وداروا معهم في معركة جدلية مصرين ومستندين على إعرابه بأدلة عقلية وقياسية ، وقد

سبقت الإشارة إلى جانب منها فيما سبق .

وإذا كانت « لا » تعمل في الخبر عند من رأى ذلك فهل يجب أن يشمل النفي الخبر ، أو بمعنى آخر ، هل يشترط ألا ينتقض النفي بالا ؟

هذا والبقية تأتي في العدد القادم إن شاء الله  
وصلى الله على نبيينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم